

جامعة بابل
كلية الادارة و الاقتصاد
قسم المحاسبة

تصميم نظام محاسبي إلكتروني للمؤسسات الدينية في العراق
نموذج مقترح لنظام محاسبي تطبيقي في العتبة الحسينية المقدسة في كربلاء

بحث مقدم إلى
مجلس قسم المحاسبة في كلية الادارة و الاقتصاد جامعة بابل كجزء من متطلبات نيل
شهادة البكالوريوس في المحاسبة

من الطالب
احمد ميثم عبد الحسين

بأشراف
الاستاذ الدكتور محمد محمود الطائي

2024 م

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ

وَوُضِعَ الْكِتَابُ فَتَرَى الْمُجْرِمِينَ مُشْفِقِينَ مِمَّا فِيهِ وَيَقُولُونَ يَا وَيْلَتَنَا مَالِ
هَذَا الْكِتَابِ لَا يُغَادِرُ صَغِيرَةً وَلَا كَبِيرَةً إِلَّا أَحْصَاهَا وَوَجَدُوا مَا عَمِلُوا
حَاضِرًا وَلَا يَظْلِمُ رَبُّكَ أَحَدًا
صدق الله العلي العظيم
(سورة الكهف-49)

الشكر والامتنان

الحمد لله الذي ذكره شرف للذاكرين وشكره فوز للشاكرين وحمده عز للحامدين وطاعته نجاه للطائعين والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

وبعد

فعن رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) انه قال. من لم يشكر الناس لا يشكر الله. فبعد لانتهاه من هذا البحث يطيب لي في مقام الشكر أن اسجل بامتنان شكري وتقديري إلى استاذي الفاضل (دكتور محمد محمود الطائي).

وأقدم تقديري وشكري لعائلي التي كانت سند لي في إتمام هذا البحث أيضا واخيرا فأني وان ذكرت بعض الأسماء دون ذكر لآخرى فإن ذلك لايعني عدم الوفاء والتنكير للقسم لآخر بل لهم مني جميعا بعد المعذرة _ أكثر مما تحتويه الأسطر وتقدمه الكلمات.

الباحث

احمد ميثم عبد الحسين

المستخلص :

هدف البحث :

1- الأهداف الفكرية للبحث:

يهدف البحث إلى التعرف على طبيعة تعاملات المؤسسات الدينية ومعرفة تأثير تكنولوجيا المعلومات على النظام المحاسبي ومعرفة القواعد والقوانين والمعايير المحاسبية الشرعية التي تنظم عمل هذه المؤسسات وعلى بيئة المؤسسات الدينية وأثرها على النظام المحاسبي , ويهدف البحث كذلك إلى إضافة دراسة جديدة تتعلق بتصميم النظم المحاسبية الالكترونية مما يؤدي إلى رفد المكتبة العلمية العراقية بدراسات تهتم باستخدام تكنولوجيا المعلومات الحديثة في مجال العلوم الاجتماعية للارتقاء بتلك العلوم.

2- الأهداف التطبيقية للبحث:

يسعى البحث إلى الارتقاء بالمحاسبة وأساليبها في المؤسسات الدينية لتتلاءم مع التطورات المستمرة في المعالجة الآلية للحسابات لبلورة إطار مقترح لنظام محاسبي الكتروني يناسب خصوصية عمل هذه المؤسسات ونوعية المعلومات المطلوبة من قبل المستخدمين المعلومات ويتسم بالمرونة والسهولة والوضوح , ولا يتعارض مع القواعد والقوانين والمعايير الشرعية المنظمة لعمل هذه المؤسسات ويساعد على انجاز العمليات الحسابية بدقة وسرعة عاليتين ويضع المعالجات المحاسبية التي تؤدي إلى توفير إفصاح كبر للمستخدمين.

عينه البحث :

تناول البحث الأمانة العامة للعتبات المقدسة مراقداً لائمه (ع) , وقد تم التطرق إلى الأمانة العامة للعتبة الحسينية المقدسة بوصفها أكبر أمانة عامة من بين الأمانات العامة الخمس الموجودة بفعل الحجم الكبير للموارد وللنشاطات التي تمارسها وللوافدين (الزائرين) من خارج البلد وداخله.

1-العينه الزمنية:

حسابات الأمانة العامة للعتبة الحسينية المقدسة لشهري كانون الثاني وشباط من سنة

2012.

2-العينه المكانية:

المؤسسات الدينية في العراق مؤسسات اجتماعية واستثمارية والأمانة العامة للعتبات المقدسة في العراق ودواوين الأوقاف والمؤسسات التابعة لها.

اسلوب البحث :

استخدم الباحث الاسلوب التحليلي المحاسبي الالكتروني للمؤسسات الدينيه في العراق في العتبة الحسينية المقدسة في كربلاء

اهم استنتاج :

1-يتكون النظام المحاسبي من عناصر ومقومات وهو نظام مفتوح , ذلك لأنه يؤثر ويتأثر بالبيئة المحيطة به ويستجيب للتطورات الحاصلة في المجتمع لتلبية احتياجات المستخدمين ، وهو إحدى النظم الرئيسية في الوحدة ويتكون من نظم فرعية تعمل بشكل متسق مع بعضها من اجل تحقيق أهدافها وأهداف النظام الرئيسي.

ثبتت المحتويات

رقم الصفحة	
أ	الاية القرانية
ب	الشكر والامتنان
7-4	المحتويات الفصل الاول- الدراسات السابقة و منهجية البحث
5	اولا - المقدمة
6-5	ثانيا - الدراسات السابقة
21-9	1-1- ابحاث سابقه ثالثا- منهجية البحث والاطار العام للبحث
13-9	الفصل الثاني: الاطار النظري لتصميم النظام المحاسبي الالكتروني اولا: النظام المحاسبي في المؤسسات الدينية
16-14	ثانيا: النظام المحاسبي وتكنولوجيا المعلومات
21-16	ثالثا: الاعتبارات الاساسية لتصميم النظام المحاسبي في ضوء المعايير المحاسبية الدولية والشرعية
38-2	الفصل الثالث: مراحل تصميم الاطار المقترح للنظام المحاسبي الالكتروني
25-21	اولا: مرحلة المسح الشامل للمؤسسات الدينية
32-25	ثانيا: مرحلة تصميم الاطار المقترح للنظام المحاسبي
36-32	ثالثا: مرحلة تنفيذ الاطار المقترح للنظام المحاسبي الالكتروني
37-36	الفصل الرابع: الاستنتاج والتوصيات
36	1-الاستنتاج
37	2-التوصيات
40- 38	المراجع

الفصل الاول – دراسات سابقة ومنهجية البحث

اولا-المقدمة

تناول البحث تقديم إطار مقترح لنظام محاسبي الكتروني خاص للمؤسسات الدينية وانطلق البحث من مبدأ أساسي هو إن الإطار المقترح للنظام المحاسبي يجب أن يكون متفقاً مع القواعد والقوانين والمعايير المحاسبية الشرعية المنظمة لعمل هذه المؤسسات , لذلك سعى البحث إلى الارتقاء بالمحاسبة وأساليبها في المؤسسات الدينية كي تلائم التطورات الحديثة في استخدام تكنولوجيا المعلومات في المحاسبة وتوظيف هذه التكنولوجيا في العمل المحاسبي لما تقدمه هذه التكنولوجيا من مميزات عديدة لمستخدميها. وقام الباحث من أجل التعريف بمميزات استخدام النظم المحاسبية الالكترونية في المؤسسات الدينية باستخدام أحد النظم المحاسبية الجاهزة , وقام بإدخال الدليل المحاسبي المناسب لتعاملات هذه المؤسسات والتعديل على شكل ومحتوى التقارير المالية التي يقدمها النظام كي تلائم بيئة المؤسسات الدينية وطبيعة المعلومات المحاسبية المطلوبة من قبل مستعملي هذه المعلومات , ولمعرفة المميزات التي تقدمها النظم المحاسبية الالكترونية ودورها في مساعدة الإدارة والعاملين على القيام بواجباتهم قام الباحث بإدخال حسابات الأمانة العامة للعتبة الحسينية المقدسة لشهري كانون الثاني وشباط من سنة 2012 للنظام المحاسبي الالكتروني وقدم عرضاً مفصلاً للتقارير المالية بالإضافة إلى الكشوفات الإضافية التي يقدمها النظام المحاسبي. وكانت ابرز نتائج الدراسة هي ان استخدام النظم المحاسبية الالكترونية في عمل المؤسسات الدينية يستلزم التعديل على شكل ومحتوى مقومات النظام المحاسبي لكي يتمكن المحاسبين من إدخال البيانات إلى الإطار المقترح للنظام المحاسبي الالكتروني , وان استعمال النظم المحاسبية الالكترونية تؤدي إلى رفع كفاءة وفعالية الإدارة والعاملين. خرجت الدراسة بجملة من التوصيات من أبرزها إنه يجب على هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية إصدار معايير محاسبية شرعية تناسب طبيعة عمل هذه المؤسسات, والتأكيد على استخدام النظم المحاسبية الالكترونية لما تتمتع به من مميزات .

وقسم البحث الى اربعة فصول :

اختص الفصل الاول منه بالدراسات السابقة ومنهجية البحث

المبحث الاول- اختص بالدراسات السابقة

فيما تناول المبحث الثاني المنهجية العلمية للبحث

فيما كان الفصل الثاني نظريا

والفصل الثالث :تطبيقيا

وانتهى البحث بالفصل الرابع والآخر بمبحثين

الاول منه كانت الاستنتاجات

والثاني التوصيات

- بحث (عبد الله , 2004) : رسالة ماجستير بعنوان (تصميم نظام معلومات محاسبي حكومي _ لمشروع ري الجزيرة الشمال). هدف البحث إلى تصميم نظام معلومات محاسبي حكومي لمشروع ري الجزيرة الشمالي يوفر معلومات تساعد على الرقابة وتقييم أداء المشروع وقياس كلفة خدماته , من خلال تطوير الاتجاهات الحديثة في المحاسبة , بحيث لا تتعارض مع المتطلبات القانونية والتشريعية التي تحكم العمل المحاسبي في الوحدات الحكومية العراقية. وتوصل الباحث إلى أن هيكل نظام الأعمال في الوحدات الحكومية لا يختلف عنه في قطاع الأعمال وان تصميم نظام فعال يستوجب استخدام كلا النوعين من المحاسبة المالية والإدارية , لأن المحاسبة الإدارية في هذه الوحدات تكون أكثر أهمية منها في قطاع الأعمال وذلك بسبب اعتماد المستخدمين على مخرجات المحاسبة الإدارية نتيجة للخصائص المميزة لهذه الوحدات , وان تستجيب المحاسبة في الوحدات الحكومية للتطورات الحديثة في الفكر المحاسبي وبما لا يتعارض مع النصوص القانونية .

- بحث (ترك , 2005) :رسالة ماجستير بعنوان (إطار لنظام معلومات محاسبي لصناديق التأمين الخاصة في ضوء الفكر المحاسبي الإسلامي)هدف البحث إلى وضع إطار عام لنظام معلومات محاسبي لصناديق التأمين الخاصة يتم تصميمه وفق لضوابط الشرعية والأسس المحاسبية الإسلامية .وتوصل الباحث إلى أن النظام المحاسبي لهذه الصناديق يتكون من عناصر مادية وبشرية وتتمثل العناصر لمادية بالمجموعة الدفترية والمستنديه , أما البشرية فتتمثل بال أفراد الذين يعملون على تحقيق الأهداف التي يسعى النظام لتحقيقها وفق الضوابط الشرعية .

- بحث (عفانه , 2010) : رسالة ماجستير بعنوان (إطار مقترح لنظام محاسبي لعمليات شركات التأمين التكافلي في ضوء الفكر المحاسبي الإسلامي) هدف البحث إلى التعرف على طبيعة التأمين التكافلي واختلافه عن التأمين التقليدي من حيث المعالجات المحاسبية والتوجه نحو وضع إطار لنظام محاسبي يتسم بالمرونة والوضوح ويساعد على سرعة استخراج النتائج في ضوء الضوابط الشرعية. وتوصل الباحث إلى إبراز وتأصيل القواعد والأسس التي يقوم عليها ضبط الأداء المالي لشركات التأمين التكافلي , وتطوير أداء التنظيم المحاسبي لعملية المحاسبة والرقابة للعمليات المالية والفنية وتسجيل العمليات المالية في الحسابات المخصصة لكل مستفيد على وفق معايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية , الأمر الذي يسهم في تطوير مقومات النمو والتقدم لتلك المؤسسات.

- بحث (Hannford,1996) (Can Computer Security Really Make a Difference) أشار البحث إلى أن استخدام الحاسبات الإلكترونية كنظم لشبكات الحاسبات أدى إلى خلق مرونة في نقل البيانات وسهولة تشغيلها ولكنها أدت إلى خلق مجموعة من المشكلات ، ومن أهمها التلاعب باستخدام الحاسوب ، وتدمير البيانات وبرامج الحاسب بواسطة الفيروسات والدخول غير المصرح به. وتوصل إلى أنه يمكن التغلب على معظم عيوب الشبكات ، وتحسين أمن تكنولوجيا المعلومات من خلال إجراءات الأمن التنظيمي والإداري ، وأمن الأفراد ، وأمن الوحدات الإدارية ، والاتصالات، والبرامج والعمليات.

- بحث (Jordan , 1999) The Impact Technology is Having on the accounting profession أشار البحث إلى أن التقنيات الحديثة تعتبر ثروة بالنسبة للمنظمات بسبب مهارات الاتصال المتطورة وأصبحت المعلومات المحاسبية تعكس بوضوح الوضع الحالي. توصل إلى أن استعمال التقنيات المعلوماتية الحديثة في المحاسبة تؤدي إلى زيادة فاعلية المعلومات المحاسبية إلا أنها تحمل المنظمة تكاليف إضافية , فضلا عن المخاطر المرافقة للاستعمال.

المبحث الثاني: منهجية البحث والإطار العام للبحث:

1- أهمية البحث

1-1- الأهمية الفكرية للبحث:

إن التوسع الحاصل بنشاطات المؤسسات الدينية نتيجة لما تقدمه من خدمات اجتماعية مختلفة تجعلها محط أنظار الباحثين لغرض مساعدتها على ضبط أدائها المالي , من هنا تبرز الأهمية الفكرية للبحث من خلال أبرز أثر البيئة المحاسبية واعتبارات تصميم النظم على إطار المقترح للنظام المحاسبي المناسب لحجم وإمكانيات المؤسسات الدينية.

1-2- الأهمية التطبيقية للبحث :

تبرز أهمية البحث في إبراز الدور الذي يمكن أن تلعبه النظم المحاسبية الالكترونية في مساعدة إدارة المؤسسات الدينية في الرقابة وتقييم الأداء في ظل غياب مؤشر الربح , وكذلك مساعدة الأطراف الأخرى من خارج المؤسسة وتلبية الحاجة الملحة لهذه المؤسسات لاستخدام النظم المحاسبية الالكترونية.

2- أهداف البحث:

1-2- الأهداف الفكرية للبحث:

يهدف البحث إلى التعرف على طبيعة تعاملات المؤسسات الدينية ومعرفة تأثير تكنولوجيا المعلومات على النظام المحاسبي ومعرفة القواعد والقوانين والمعايير المحاسبية الشرعية التي تنظم عمل هذه المؤسسات وعلى بيئة المؤسسات الدينية وأثرها على النظام المحاسبي , ويهدف البحث كذلك إلى إضافة دراسة جديدة تتعلق بتصميم النظم المحاسبية الالكترونية مما يؤدي إلى رفد المكتبة العلمية العراقية بدراسات تهتم باستخدام تكنولوجيا المعلومات الحديثة في مجال العلوم الاجتماعية للارتقاء بتلك العلوم.

2-2- الأهداف التطبيقية للبحث:

يسعى البحث إلى الارتقاء بالمحاسبة وأساليبها في المؤسسات الدينية لتتلاءم مع التطورات المستمرة في المعالجة الآلية للحسابات لبلورة إطار مقترح لنظام محاسبي الكتروني يناسب خصوصية عمل هذه المؤسسات ونوعية المعلومات المطلوبة من قبل المستخدمين المعلومات ويتسم بالمرونة والسهولة والوضوح , ولا يتعارض مع القواعد والقوانين والمعايير الشرعية المنظمة لعمل هذه المؤسسات ويساعد على انجاز العمليات الحسابية بدقة وسرعة عاليتين ويضع المعالجات المحاسبية التي تؤدي إلى توفير إفصاح كبر للمستخدمين.

3 - مشكلة البحث

1-3- مشكلة البحث في صورتها الفكرية:

تبرز مشكلة البحث من خلال الصعوبات التي يواجهها الإطار المقترح للنظام المحاسبي الخاص بالمؤسسات الدينية بسبب القيود المفروضة على الأموال الخاصة بهذه الوحدات , وكذلك الصعوبات المتعلقة بملائمة النظام المحاسبي لبيئة هذه المؤسسات في ظل ثبات القوانين والتعليمات المنظمة لعملها وخضوعها للمعايير الشرعية الخاصة بهذه المؤسسات.

2-3- مشكلة البحث في صورتها التطبيقية:

تواجه عملية استخدام النظم المحاسبية الالكترونية في المؤسسات الدينية صعوبات عدة منها تتعلق بعدم إمكانية تطبيق المعايير المحاسبية الدولية بصيغتها الحالية على تعاملات هذه المؤسسات بسبب خضوعها لقواعد وقوانين ثابتة , وكذلك المشاكل المتعلقة بمحتوى القوائم والتقارير المالية وما يجب أن تتضمنه تلك القوائم والتقارير المالية مع الحفاظ على قواعد العرض والإفصاح العامة المبينة في المعايير المحاسبية الدولية وتلك المقررة وفق المعايير المحاسبية الشرعية والقواعد الفقهية.

4- افتراضات البحث

1-4- الافتراضات النظرية للبحث:

إن الافتراض العام للبحث هو أن اقتراح إطار لنظام محاسبي الكتروني للمؤسسات الدينية تحكمه عدة اعتبارات من أهمها البيئة المحاسبية واعتبارات تصميم النظم المحاسبية.

1-4- الافتراضات التطبيقية للبحث :

من خلال العرض المتقدم لمشكلة البحث ولوضع الحلول لها فإنه يمكن صياغة الفرضية التطبيقية بالشكل الآتي:

1- إن تكيف المعايير المحاسبية الدولية مع المعايير المحاسبية الشرعية ومع القواعد والقوانين المنظمة لعمل المؤسسات الدينية إضافة إلى التعديلات على شكل ومحتوى عناصر ومقومات النظام هي التي تؤدي إلى ملاءمة الإطار المقترح للنظام المحاسبي لهذه المؤسسات ويساعد على القيام بتقديم خدماتها لجميع المستفيدين.

2- يحقق الإطار المقترح للنظام المحاسبي الالكترونية المبني على أسس علمية سليمة إفصاحا كافيا ويقوم بتقديم قوائم وتقارير مالية تؤدي إلى رفع كفاءة وفعالية الإدارة والعاملين في المؤسسات الدينية , ويوفر المعلومات المطلوبة للمستخدمين من خارج المؤسسة.

5- أنموذج البحث :

في ضوء الفرضيات آنفة الذكر فإنه يمكن بناء نموذج للبحث كما مبين في أدناه .
أنموذج البحث*

البيئة المحاسبية

التقارير المالية الداخلية

اعتبارات تصميم النظم المحاسبية

رفع كفاءة وفعالية الإدارة
والعاملين وتحقيق رقابة
فعالة للتخطيط والرقابة
وتقييم الأداء

تكيف المعايير الدولية

توفير إفصاحات
بشكل أفضل لمقدمي
الهدايا والتبرعات

انموذج البحث من إعداد الباحث بالاعتماد الدراسات السابقة

6- محددات البحث:

1-6- الحدود الزمنية:

حسابات الأمانة العامة للعتبة الحسينية المقدسة لشهري كانون الثاني وشباط من سنة 2012.

2-6- الحدود المكانية:

المؤسسات الدينية في العراق مؤسسات اجتماعية واستثمارية والأمانة العامة للعتبات المقدسة في العراق ودواوين الأوقاف والمؤسسات التابعة لها.

7- مجتمع وعينة البحث :

1-7 – مجتمع البحث :

تناول البحث المؤسسات الدينية الاجتماعية الخدمية والاستثمارية الموجودة في العراق , والعراق يتميز بوجود عدد كبير من هذه المؤسسات بسبب نسيجه الاجتماعي المتنوع إذ توجد في العراق مؤسسات دينية عدة تمارس نشاطات متعددة من اجتماعية وخدمية واستثمارية , ويلاحظ في الوقت الحالي اهتماماً كبيراً بهذه المؤسسات لما تقدمت من خدمات اجتماعية متنوعة وكذلك بفضل ما تقدمت للاقتصاد الوطني من إيرادات للعدد الكبير للوافدين (الزائرين) لهذه المؤسسات من خارج وداخل العراق.

1-7 – عينة البحث :

تناول البحث الأمانة العامة للعتبات المقدسة مراد لائمه (ع) , وقد تم التطرق إلى الأمانة العامة للعتبة الحسينية المقدسة بوصفها أكبر أمانة عامة من بين الأمانات العامة الخمس الموجودة بفعل الحجم الكبير للموارد وللنشاطات التي تمارسها وللوافدين (الزائرين) من خارج البلد وداخله.

الفصل الثاني : الإطار النظري لتصميم النظام المحاسبي الالكتروني

اولاً:النظام المحاسبي في المؤسسات الدينية

1- ما هو النظام المحاسبي Accounting System

1-1- النظام The System:

النظام هو مجموعة من الأجزاء المرتبطة مع بعضها البعض، وتسعى إلى القيام بعدة واجبات، ويعرف أيضاً، بأنه: الوظائف المترابطة، والمتكاملة، والتي تتفاعل معاً من أجل تحقيق مجموعة من الأهداف المعينة خلال فترة زمنية محددة مسبقاً، وحتى يتم تطبيق مفهوم النظام بأسلوب صحيح، من المهم أن يتواجد ضمن بيئة تتميز بالتعاون، والعمل الجاد بين كافة الأفراد، والمؤسسات التي تعد من مكونات النظام الرئيسية. يعتمد تحقيق النظام على ارتباط مجموعة من العناصر المرتبطة، ضمن شبكة من العلاقات التي تعتمد على مسببات، أي أن كل فرد، أو وظيفة، أو جهة يتكون منها النظام الواحد، تحتاج إلى قيام كل عنصر بالمهمة الأساسية الخاصة به، حتى يقوم العنصر الذي يليه بتطبيقها، وتستمر هذه الشبكة بالاتصال معاً من أجل تحقيق كافة الأهداف التي يسعى النظام لتحقيقها. مميزات النظام يتميز كل نظام بمجموعة من المميزات المهمة، ومنها: يعتمد النظام على مجموعة من الحدود التي تجعله يتميز عن الأنظمة الأخرى المحيطة به. يرتبط كل نظام بمجموعة من العلاقات مع البيئة الخارجية الموجودة حوله، مثل: العلاقات الدبلوماسية بين أنظمة الدول المختلفة. ترتبط كافة مكونات النظام بعلاقات تبادلية معاً، ولا يستطيع أي مكون منها العمل بمعزل عن المكونات الأخرى. يخضع كل نظام إلى مجموعة من القوانين، والقواعد التي يحرص على تطبيقها، والتي تهدف إلى منحه صفة دستورية، وقانونية. تتميز الأنظمة بمرونتها، وقدرتها على تحقيق أهدافها طالما كانت الظروف المحيطة بها تسمح بتطبيقها بسهولة. مكونات النظام يتكون كل نظام من ثلاثة مكونات رئيسية، وهي: الأهداف: هي مجموعة من المهام التي يقوم الأفراد المشرفون على النظام بوضعها، ويعملون على محاولة إيجاد الطرق المناسبة لتحقيقها. العناصر: هي مجموعة من الأفراد، أو الأدوات، أو الوسائل التي تحرص على تحقيق أهداف النظام. المحتويات: هي كافة العناصر، والأهداف التي يتكون منها النظام، فمثلاً: نظام الحكم في دولة ما، يحتوي على مجموعة من الأفراد، الذين يسعون لتحقيق مجموعة من الأهداف الشخصية، والعامة من أجل النهوض بدولتهم، وأيضاً النظام المدرسي يحتوي على مجموعة من الطلاب، والمعلمين، الذين يسعون لتحقيق الأهداف المرتبطة بالبيئة المدرسية. أنواع النظام تقسم الأنظمة في العالم على نوعين رئيسيين، وهما: النظام المفتوح هو نوع النظام الذي يتفاعل مع البيئة المحيطة به، من خلال وجود مجموعة من المؤثرات التي تؤدي إلى تحقيق التفاعل، فيعتمد على وجود مجموعة من المدخلات الخاصة بالأمر المرتبطة به، والتي تعتمد على تطبيق عمليات تساهم في الوصول إلى المخرجات أو النتائج المطلوبة، والتي تهدف إلى الوصول لتحقيق تغذية راجعة في حال حدوث أية أخطاء خلال عملية التنفيذ الفعلي للنظام. النظام المغلق هو نوع النظام الذي لا يتفاعل مع البيئة المحيطة به، ويتجاهل أية مؤثرات خارجية قد تؤدي إلى التأثير عليه، فيعتمد على كافة القرارات التي يتم اتخاذها داخله، ولا يفكر بالاستعانة بآراء، واقتراحات أخرى قد تساهم في الوصول إلى نتائج جديدة، لذلك لا تتحقق التغذية الراجعة بأسلوب صحيح، مما قد يؤدي إلى عدم توازن في الوسائل المستخدمة في تطبيق العمل الفعلي عليه.

2-1- المحاسبة: Accounting

تُعرف المحاسبة باللغة الإنجليزية بمصطلح (Accounting)، وهي عبارة عن مجموعة من الخطوات، والطرق الفنية المُتبعة لبيان نشاط المؤسسة، ومدى تأثيره على هيكلية أموالها، وأيضاً تُعرف المحاسبة بأنها تقنية تُستخدم لرصد الحركات المالية الخاصة بالمنشأة، والتي تعتمد على قياس قيمة التكاليف، والأرباح، والمصاريف، وغيرها من القيم المحاسبية. ومن التعريفات الأخرى للمحاسبة أنها الأداة التي تستخدم لوصف طبيعة النشاطات الاقتصادية من خلال العمل بتحليلها، ودراستها، وتدقيقها باستخدام المعلومات المحاسبية

3-1- النظام المحاسبي (AS) Accounting System :

يُعرف النظام المحاسبي (بالإنجليزية: Accounting System) بأنه مجموعة من العمليات اليدوية والحاسوبية التي تهدف إلى إنشاء السجلات المحاسبية، ومن ثم وضع الصوابط والطرق التي تُساعد على تحليلها وتلخيصها؛ حتى يسهل التعامل معها والاستفادة منها في اتخاذ القرارات ضمن بيئة المؤسسة. [١] ويُعرف النظام المحاسبي أيضاً بأنه النشاطات المحاسبية المُستخدمة مع السجلات والتقارير التي تحتاج لها المنشأة؛ من أجل الحصول على المعلومات المالية التي تُساعد في تقييم الأعمال الخاصة فيها بطريقةٍ صحيحةٍ، عن طريق الاعتماد على مجموعة من الأساليب التي تُساعد في إنشاء، وحفظ، واستعادة هذه المعلومات سواءً من خلال تخزينها ورقياً أو حاسوبياً. [٢] ومن التعريفات الأخرى للنظام المحاسبي هو العمليات التي تشمل تسجيل، وتبويب المُستندات والدفاتر المحاسبية، ومن ثم تحديد الإجراءات التي تتبع في جمع المعلومات المُتعلقة بالمعاملات الإدارية والمالية من أجل اختيار الوسائل المناسبة لعرض النتائج الخاصة بها.

2- النظام المحاسبي في المؤسسات الدينية

إن جميع تعاملات المؤسسات الدينية محكومة بنظام وهذا النظام مستمد من التشريعات والقوانين والتعليمات والمعايير الشرعية التي تنظم عمل تلك المؤسسات، وهذه القواعد والقوانين والتشريعات التي يستند إليها النظام المحاسبي المستخدم تمتاز بثباتها وقابليتها للتطبيق في كل مكان وزمان، لأنها صادرة من قبل الله (جل جلاله) فبالرغم من كل التطورات والتغيرات فإن المحددات الإسلامية في الحرام والحلال تبقى ثابتة ولا تتغير (خلاف ، 2002 : 19) ، إن هذا الثبات والقابلية للتطبيق للقواعد والتعليمات التي تحكم عمل المؤسسات قد أثر على النظام المحاسبي المستخدم ، لذلك فالنظام يجب إن يناسب تلك القواعد والقوانين ، فمن تعريف مطر للمحاسبة وفق الأحكام الشرعية بأنها ؛ مجموعة من المفاهيم والمبادئ والأساليب المحاسبية التي تهدف إلى تكيف النظام المحاسبي ليصبح مناسباً لمعالجة المعاملات المالية التي تمارس أنشطتها وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية (2004: 468)

يتضح أن النظام المحاسبي يمتاز بميزة التكيف ليناسب المعالجات المحاسبية للأحداث الاقتصادية للمؤسسات الدينية أي يتفاعل مع بيئة هذه المؤسسات ، فلبينة أثرها على النظام المحاسبي من خلال خاصية التكيف للنظام المحاسبي مع هذه البيئة ، والبيئة هي عبارة عن مجموعة من العوامل التي تحيط بالشركة وتؤثر في قراراتها (Anderson & Jonsen , 1994 , 2) ، ولكل وحدة اقتصادية بينتان داخلية وخارجية وقد عرفت البيئة الداخلية على إنها ؛ عبارة عن العوامل والفعاليات الداخلية التي تقع ضمن حدود الشركة والتي يمكن السيطرة عليها من قبل إدارة الشركة (Daft , 2003 : 88)

, إن للمؤسسات الدينية كذلك بيئتان بيئة عامة تتمثل ببيئة المنظمات الاجتماعية وخاصة تتمثل بالبيئة الدينية التي تفرض على المؤسسة سياسيات محاسبية خاصة تناسب البيئة الدينية , إن هذا التفاعل مع البيئة لا يعني أن المحاسبة تختلف باختلاف أنواع التنظيمات القانونية أو طبيعة نشاطها إلا أنها تختلف باختلاف قطاعات الأعمال الخدمية أو الإنتاجية (سلطان وأبو المكارم , 1990 : 24).

النظام المحاسبي الإسلامي يتكون من أجزاء ومقومات الأجزاء هي مادية وبشرية , المادية ; تعني كافة المستلزمات التي تتعلق بقيام النظام المحاسبي بإجراءاته المختلفة في سبيل تحقيق الأهداف المتمثلة بقياس الإيراد وضبط النفقات والرقابة عليها ويمثل ديوان بيت المال في الدولة الإسلامية الركيزة الأساسية التي تمثل الأجزاء المادية لممارسة العمل المحاسبي , والبشرية ; تعني القائمين بالعمل المحاسبي , والمقومات تتمثل بالمجموعة المستندية والدفترية (الطعمة , 2011 : 57) , هذا النظام المحاسبي معمول به في الدولة الإسلامية لجباية الأموال , إذ تجبى أموال الزكاة وباقي الأموال إلى بيت المال الذي يمثل السلطة العليا في النظام المالي الإسلامي وهو يمثل الجهة التي تنظم العلاقات المالية بين الدولة ورعاياها (عبد الوهاب , 1984 : 255) , فضلا عن ذلك فإن النظام المحاسبي في المؤسسات الدينية يستند إلى قواعد مهمة , منها قاعدة السنوية , وهو ما يعرف حالياً بفرضية الدورية , وفي الدين الإسلامي نظام جباية الزكاة تتم على فرضية السنوية (فلا زكاة في مال إلا أن يحول عليه الحول) ومن أهم الأسس التي يعتمد عليها مبدأ المقابلة هي: (Libby , 1996 : 111) .

1- أساس الاستحقاق .

2- أساس المحافظة على رأس المال .

3-1- أهداف ومقومات النظام المحاسبي

3-2-1- أهداف النظام المحاسبي في المؤسسات الدينية:

إن النظام المحاسبي وبصفته وسيلة الاتصال الأولى في الوحدة الاقتصادية فإنه يسعى إلى تحقيق مجموعة من الأهداف وان تحقيق تلك الأهداف مرتبط بالأساليب المحاسبية التي يستخدمها الباحث في تكييف النظام المحاسبي ليناسب القواعد الإسلامية التي تتسم بالثبات والموضوعية وعدم قابليتها للتغيير (حسين وحكيم , 2004 : 6) .
إن هذه الأهداف تنقسم إلى أهداف رئيسية وفرعية , ولكي يحقق النظام أهدافه لابد من تحقيق الأهداف الفرعية التي تتمثل بالاتي: (يحيى والحبيطي , 2003 : 22)

1- قياس كافة الأحداث الاقتصادية التي تحدث في الوحدة الاقتصادية من خلال عمليات التسجيل والتبويب والتلخيص في الدفاتر والسجلات المحاسبية.

2- توصيل كافة المعلومات عن طريق القوائم والتقارير إلى الجهات المستفيدة من داخل وخارج الوحدة الاقتصادية.

3- تحقيق الرقابة الداخلية على جميع العناصر المادية التي تتواجد في الوحدة الاقتصادية.

إن تحقيق الأهداف الفرعية في أعلاه تساهم في تحقيق الأهداف الرئيسية للنظام المحاسبي وهذه الأهداف هي: (عصيمي , 2011 : 59)

1- تحديد نتائج العمليات , وذلك بتحديد وقياس المعاملات المالية التي تتعلق بنشاط الوحدة وإعداد تقارير عن نتائج هذا النشاط خلال فترة زمنية معينة.

2- تتبع أصول والتزامات الوحدة , وذلك بما يمكن من الحفاظ على أصول الوحدة وقياس مركزها المالي في تاريخ معين.

3- مساعدة الإدارة على ممارسة وظائفها من تخطيط ورقابة واتخاذ قرارات , وذلك من خلال الأنظمة الفرعية المكونة للنظام المحاسبي .

من خلال النظر إلى الأهداف الرئيسية والفرعية وبعد التعرف على النظام المحاسبي الخاص بالمؤسسات الدينية يتضح لنا أن هدف النظام المحاسبي في المؤسسات الدينية لا يختلف عن هدفه في بقية الوحدات الاقتصادية الأخرى , إلا أن تحقيق تلك الأهداف مرتبط بالمفاهيم والمبادئ والأساليب المحاسبية المستخدمة لتكييف النظام المحاسبي ليصبح مناسباً لمعالجة المعاملات المالية للمؤسسات الدينية أي مناسباً لطبيعة عمل المؤسسات الدينية وليبيتها المحاسبية.

3-1-2- مقومات النظام المحاسبي

هنالك مجموعة من المقومات التي تتواجد في النظام المحاسبي وقد تختلف من وحدة اقتصادية الى أخرى تبعاً لعدة عوامل من أهمها حجم الوحدة الاقتصادية وطبيعة النشاط والامكانيات المادية والبشرية اللازمة لتشغيل النظام وطبيعة النظام من حيث كونه يدويًا أو آليًا أو إلكترونيًا .

وهذه المقومات هي (اختر الاجابة الصحيحة) :

- 1) المجموعة المستنديه والمجموعة الدفترية
- 2) دليل الحسابات (شجرة الحسابات)
- 3) مجموعة التقارير والقوائم الماليه.

4- نظام المعلومات المحاسبية: (AIS Accounting Information System)

ونعني(بالإنجليزية: Accounting Information Systems)، وتُعرف اختصاراً بالحروف (AIS)، وهي نُظم تتحمّل مسؤوليّة توفير تقارير إحصائيّة وماليّة تساعد في عمليّة اتخاذ القرارات ذات الطّبيعة الإداريّة، سواءً داخل المنشأة أو مع المكوّنات الخارجيّة التي تتعامل معها، مثل المُستثمرين والدائنين، [٢] وتُعرّف نُظم المعلومات المحاسبية بأنها أنظمة مسؤولة عن التقارير الماليّة الخاصّة بأطراف العمل سواءً الخارجيّة أو الداخليّة. [٣] من التعريفات الأخرى لنُظم المعلومات المُحاسبية هي نُظم تعالج البيانات الخاصّة بالمُعاملات الماليّة؛ بهدف توفير المعلومات إلى الأقسام المعنيّة بها، وتختلف أنواع هذه النُظم نتيجةً للعديد من العوامل، مثل حجم الأعمال، وطبيعة النشاط التجاري، وكمية البيانات، وغيرها من العوامل الأخرى وهناك عده وأضاف للنظام :

- 1_ الاهتمام بتحقيق السرعة والدقة العالية جداً أثناء تنفيذ المعالجة بالبيانات الماليّة.
- 2_ تزويد الإدارة بالمعلومات الضروريّة في الوقت المناسب؛ من أجل اتخاذ القرارات المتعلقة بالاختيار بين مجموعة من البدائل المتوفرة.
- 3_ توفير المعلومات المناسبة للإدارة؛ من أجل تنفيذ الرقابة والتقييم على كافة النشاطات الاقتصاديّة الخاصّة بالمنشأة.
- 4_ تقديم المساعدة للإدارة أثناء تنفيذها وظيفتها تخطيط الأعمال المستقبلية للمنشأة، سواءً أكانت طويلة، أم مُتوسطة، أم قصيرة الأجل.
- 5_ التميّز بالحركة المستمرة؛ بهدف إنجاز المهام وتحقيق الأهداف. توفير درجة كافية من المرونة في هذه النظم؛ ممّا يساهم بتطويرها والتعديل عليها لتواكب الحاجات والتغيّرات المتتالية.
- 6_ يعتمد تصميم هذه النظم على تقديم خدمات للحاجات والمهام الإداريّة المُتنوّعة، وتظهر أهمية هذا الشيء في الوظائف الإداريّة، مثل: اتّخاذ القرارات، والرقابة، والتخطيط، والتنسيق بين الأقسام التنظيميّة؛ بهدف الوصول إلى أكبر كميّة من النفع. أقسام نظم المعلومات المحاسبية تتكوّن نُظم المعلومات المحاسبية من مجموعة أقسام لا يمكن أن تُحقق هذه النُظم هدفها من دونها، وفيما يأتي معلومات عن هذه الأقسام: قسم جمع البيانات: هو الجزء الذي يحرص على جمع البيانات من مُحيط الشركة، فتُشكّل هذه البيانات كافة الأحداث المهمّة والمفيدة لقسم المحاسبة؛ لذلك من الواجب الحصول عليها، كما تُؤثر طبيعة عمل المنشأة والمخرجات الخاصّة بها على نوعيّة هذه البيانات [٦] قسم معالجة البيانات: هو تنفيذ قسم المحاسبة لعمليات

التسجيل، والترصيد، والتحليل، والتوصيل؛ من خلال اعتماد المحاسب المالي على استخدام النظام المحاسبي التقليدي مثل اليومية العامة، أو النظام المحاسبي المركزي، أو أي نظام محاسبة آخر، أما محاسب التكاليف يعتمد على استخدام طريقة من طرق محاسبة التكاليف؛ من أجل تحليل التكاليف وسعر التكلفة، وتعتمد معالجة البيانات على تطبيق العديد من الطرق، وهي: [٦] المعالجة الجزئية: هي وجود برنامج خاص بكل جزء من أجزاء نظم المعلومات المحاسبية، مثل برنامج محاسبة المواد. المعالجة المتكاملة: هي عملية تهتم بالعلاقات بين أجزاء نظم المعلومات الإدارية، ونظم المعلومات المحاسبية، وتُقسم إلى ثلاثة مستويات من التكامل هي: تكامل البيانات: هو إنتاج كل برنامج للمعلومات المطلوبة منه، مع الحرص على توفير ملفات أخرى تُعدّ مدخلات للبرامج المتبقية. تكامل الإجراءات: هو أي أحداث مهمة يتم تسجيلها في كافة الملفات المتأثرة بها. تكامل قاعدة المعطيات: هو تكامل يظهر نتيجة لنظام إدارة قاعدة المعطيات؛ حيث يساهم بهيكل هذه المعطيات بأكثر الطرق المناسبة مع البرنامج التطبيقي، ويسمح لأكثر من برنامج باستخدام قاعدة معطيات واحدة في وقت واحد، ويُوقر الحماية للقاعدة من محاولات الدخول غير القانونية، كما يُقدّم العديد من الوظائف الأخرى. قسم حفظ المعلومات أو البيانات: هو الجزء الذي يهتم بتخزين المعلومات أو البيانات الخاصة بالمحاسبة على شكل ملفات يدوية أو آلية؛ بهدف استخدام قسم المحاسبة لها عند ظهور حالة مراجعة أو مقارنة بين مجموعة من النتائج. [٦] قسم توزيع ونشر المعلومات: هو القسم الذي يساهم بتوفير معلومات عن كافة مخرجات نظم المعلومات المحاسبية، مثل تقارير التكاليف، والقوائم المالية، والجداول؛ من أجل استخدامها من خلال الأطراف الخارجية والداخلية. [٦] قسم التغذية الراجعة: هو القسم الذي يُعيد جزءاً من مخرجات النظم إلى المدخلات؛ من أجل تقديم مساعدة للمدخلات أو الاعتراض عليها.

ثانياً : النظام المحاسبي وتكنولوجيا المعلومات

يعد العصر الحالي عصر تكنولوجيا المعلومات إذ استخدمت تكنولوجيا المعلومات في المجالات العلمية والاجتماعية المختلفة لما لهذه التكنولوجيا من دور فعال في تطور تلك العلوم بشكل لافت للنظر، إن معظم الشركات والمؤسسات في الوقت الحاضر تستخدم تكنولوجيا المعلومات للإفادة منها في تطوير عملها لما تقدمه هذه التكنولوجيا من مميزات مهمة لهذه التكنولوجيا أثراً واضحاً على طرق التسجيل في الدفاتر والسجلات المستخدمة، ولتوضيح ذلك قسم المبحث إلى:

1- مفهوم تكنولوجيا المعلومات (IT)

تُعرّف تكنولوجيا المعلومات (بالإنجليزية: Information Technology) بأنها دراسة وتصميم وتطوير أنظمة المعلومات خصوصاً المرتبطة بعلوم الحاسوب؛ بحيث تُستخدم أحدث التقنيات في تحويل وتخزين وحماية ومعالجة ونقل واستعادة البيانات، وتوفير مستوى جيد لأمان المعلومات والشبكات، وإنشاء الحلول للشركات المرتبطة بكافة نواحي الحياة؛ سواء أكانت سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية أو غير ذلك.

أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات على النظام المحاسبي

لا تختلف مقومات النظام المحاسبي الذي يقوم على التشغيل الإلكتروني للبيانات عن مقومات المحاسبي اليدوي بمعنى انه في كل الاحوال لابد عن وجود مجموعة مستندية ومجموعة دفترية ودليل محاسبي وقوائم مالية وتقارير أخرى ومع ذلك كان لإدخال نظام الحساب الإلكتروني على تشغيل البيانات المحاسبية أثر واضح على كل مقوم من مقومات السابقة وعلاقته بالمقومات الأخرى .

2-1- الأثر على المجموعة المستندية:

المستندات في ظل النظام اليدوي تتخذ شكلها المعتاد الذي تظهر عليه في فواتير البيع والشراء، وإيصالات السداد والتحصيل وغيرها.

وتستخدم هذه المستندات بصورة مباشرة لتسجيل محتواها على الدفاتر والسجلات أما في وجود الحاسوب فقد تغيرت المجموعة المستندية ودورها تبعاً لهذا النظام الجديد، من حيث تصميمها وشكلها وبما يتناسب وطريقة عمل إله المدخلات وقراءة البيانات. ومن ثم أصبح التشغيل الإلكتروني للبيانات يستلزم تعديل في شكل أو طبيعة المستندات أو استخدام مجموعة مستندية وسيطة تحوي البيانات الموجودة في المستندات الأصلية مترجمة بطريقة يفهمها الحاسوب وحتى يمكن تغذيتها بهذه البيانات كمدخلات والمستندات في الواقع ماهي إلا وسائط تحمل البيانات، ولاشك إن طبيعة هذه الوسائط سوف تتأثر بالطريقة المستخدمة في تشغيل البيانات.

2-2- الأثر على المجموعة الدفترية:

في النظام اليدوي تكون المجموعة الدفترية على شكل مجلدات ويمكن لمن يطلع على هذه المجلدات أن يقرأ ما بداخلها من بيانات ، أما في ظل التشغيل الآلي للبيانات فإن الدفاتر والسجلات تتخذ شكل أشرطة أو اسطوانات ممغنطة ، ولا تتيح المجموعة الدفترية الجديدة للمحاسب أو المراجع أو المدير الإطلاع على ما بداخلها من بيانات مباشرة كما هو الحال في ظل النظام اليدوي.

وعند استعمال تقنيات المعلومات فإن هناك نوعين أساسيين من الملفات التي يتم التعامل معها: (الجزراوي والجنابي، 2007 : 81)

النوع الأول : يسمى بالملف الرئيس (master file) الذي يشبه سجل الأستاذ في النظام اليدوي فهو يحتوي على جميع البيانات التي تحتاجها الوحدة الاقتصادية حول مفردة معينة.

النوع الثاني : يسمى ملف العمليات (Transaction File) فهو يشبه دفتر اليومية في النظام اليدوي وهو يتضمن بيانات حول أحداث خاصة ويستخدم ملف العمليات لتحديث الملف الرئيس لذا لا بد من أن يحتوي ملف العمليات الخاصة على العمليات اللازمة لغرض التحديث.

2-3- الأثر على الدليل المحاسبي:

الدليل المحاسبي يتضمن أسماء وأرقام جميع الحسابات الإجمالية والفرعية ، ويشمل الدليل كذلك مجموعة القواعد التي تحكم التسجيل في كل حساب.

وإذا كان الدليل المحاسبي ضرورياً بالنسبة إلى النظام اليدوي ، فإنه أكثر ضرورة لنظام التشغيل الآلي للبيانات إذ لا يمكن للحاسوب توجيه بيان معين إلى حساب معين إلا إذا كانت أرقام وأسماء الحسابات الإجمالية والفرعية معلومة لدى الحاسوب ، فلا يؤثر الحاسوب على الدليل المحاسبي.

2-4- الأثر على القوائم التقارير المالية:

أدى استخدام الحاسوب إلى التأثير على نوعية التقارير والقوائم المالية التي يوفرها النظام المحاسبي (AS) وعلى وسائل عرضها ، وقد أدى استخدام الحاسوب إلى دقة وسرعة وسهولة الحصول على التقارير وإمكانية توفير تقارير محاسبية أكثر فعالية نظراً للقدرة التي يمتلكها الحاسوب.

ومن ناحية أخرى أصبح عرض النتائج يتم على شاشات مما يمكن من تدقيقها وتصحيح الأخطاء أن وجدت بسرعة قبل طباعة النتائج وكذلك إجراء التغييرات بسرعة وكفاءة (العيسى، 2003، 212).

2-5- الأثر على تخزين البيانات والمعلومات المحاسبية:

في النظام المحاسبي (AS) اليدوي تحفظ المستندات الأصلية داخل ملفات خاصة بالإضافة إلى إن الدفاتر والسجلات التي تحوي البيانات أيضاً تمثل وسائل للتخزين ، أما في النظام الإلكتروني فإن طبيعة الحاسوب تفرض صورة جديدة لتخزين البيانات والوسائل المستخدمة في تخزين البيانات ، وفي النظام الآلي للتخزين هناك أسلوبين وعلى المستخدم استخدام احد الأسلوبين أو كلاهما وهما الآتي:- www.pal-10103=stu.com/vb/showthread.php?t

الأسلوب الأول : تخزين داخلي إي تخزين البيانات داخل الحاسوب بواسطة وحدة التخزين الداخلي.

الأسلوب الثاني: التخزين الخارجي الذي يتم على شكل أشرطة أو أسطوانات ممغنطة وهناك نوعان من التخزين الخارجي هما:

- 1- تخزين خارجي يمكن بواسطة الوصول إلى البيانات بشكل مباشر.
 - 2- تخزين خارجي لا يمكن من الوصول إلى البيانات بشكل مباشر.
- 2- تأثير استعمال تكنولوجيا المعلومات على مراحل الدورة المحاسبية

إن دور المحاسب في نظام التشغيل الآلي لا يقل عن دورة في التشغيل اليدوي للبيانات ففي ظل التشغيل اليدوي نلاحظ أن مراحل الدورة المحاسبية في ظل التشغيل اليدوي تكون بالشكل التالي: (الجليلي و صليب، 1984 : 144)

1- تسجيل البيانات.

2- توييب أو ترحيل البيانات المالية إلى الحسابات.

3- تلخيص أو استخراج الأرصدة وإعداد موازين المراجعة.

4- إعداد القوائم المالية وعرض النتائج في تقارير دورية.

5- دراسة النتائج وتفسيرها.

إن المميزات التي تتمتع بها النظم المحاسبية الالكترونية من سرعة في انجاز العمل ودقة في أداء العمليات الحسابية ساهم في رفع نسبة عالية من العمل عن كاهل الدوائر الحسابية للتفرغ لدراسة المؤشرات وتحليل النتائج والمساهمة في رسم الخطط لتحسين أداء الشركات (ديوان الرقابة المالية ، (491 : 2011), ولهذا تم تقليص أو اختصار مراحل الدورة المحاسبية من اجل معالجة البيانات وإنتاج المعلومات في ظل استخدام تكنولوجيا المعلومات إلى ثلاث مراحل وهي الآتي:

1- تسجيل العمليات .

2- معالجة البيانات أو تشغيلها.

3- عرض النتائج على شكل قوائم وتقارير مالية.

ثالثا : الاعتبارات الأساسية لتصميم النظام المحاسبي في ضوء المعايير المحاسبية الدولية والشرعية يعد النظام المحاسبي أداة رئيسية لإيصال المعلومات المحاسبية لجميع الأطراف من داخل وخارج المنشأة وليقوم الإطار المقترح للنظام المحاسبي بتقديم معلومات محاسبية تلبي احتياجات المستخدمين لابد من أن يقوم الباحث بالتعرف على الاعتبارات الأساسية لتصميم النظام المحاسبي وهي الآتي:

1- حجم المؤسسة الدينية وحاجات المستخدمين

التعرف على حجم المؤسسة يساعد الباحث على التخطيط بشكل جيد لتقديم الإطار المقترح للنظام المحاسبي الذي يناسب حجم وإمكانيات الوحدة الاقتصادية , فالوحدات الاقتصادية كما هو معلوم تقسم إلى ثلاثة أقسام رئيسية حسب حجم النشاطات التي تمارسها وهذه الأقسام هي (صغيرة الحجم , متوسطة الحجم وكبيرة الحجم) إن لكل نوع من هذه الأنواع نظام محاسبي يناسب المعلومات المطلوبة من قبل الأطراف ذات العلاقة , فالنظام المحاسبي في الوحدات الصغيرة يختلف عن النظام في الوحدات المتوسطة وكذلك الحال مع الوحدات الكبيرة.

ويختلف النظام المحاسبي كذلك من خلال اختلاف طبيعة ونوعية المعلومات المطلوبة من خلال اختلاف حاجات المستخدمين , وان احتياجات مستخدمي المعلومات في المؤسسات الدينية تتمثل باحتياجات الإدارة والجهات المانحة المتمثلة بديوان الوقف ومقدمي الهدايا والتبرعات وتتمثل تلك المعلومات بمدى تمكن الإدارة من الاستخدام الفعال لموجودات وموارد المؤسسة في سبيل تحقيق الأهداف التي تسعى المؤسسة لتحقيقها , ولكي تلبي المعلومات التي يقدمها النظام المقترح احتياجات المستخدمين لابد من إن تتصف بمجموعة من الخصائص التي يجب أن تتوفر في المعلومات المحاسبية لكي يتمكن المستخدم من الاستفادة من هذه المعلومات , إذ أن المعلومات المحاسبية المفيدة يجب إن تتصف بهذه الخصائص (كيسو , 2003: 69) وقد حدد (FASB) بموجب البيان رقم 8 لسنة 2010 تلك الخصائص بالشكل الآتي:

أولاً: الخصائص النوعية الأساسية للمعلومات المحاسبية : **Fundamental Qualities** :

● الملاءمة **Relevant**: تعني قدرة المعلومات المحاسبية على إحداث تغيير في قرارات المستخدمين وتضم الملائمة السمات التالية:

3- القيمة التنبؤية : أي: تستخدم لتوقع النتائج المستقبلية.

4- القيمة التوكيدية: تعني تمكين المستخدمين من مطابقة أو مراجعة نتائج سابقة .

5- المادية (الأهمية): تعني أن عند حذف أو عدم إظهار المعلومات يؤثر بالقرارات التي سيتم اتخاذها.

● التمثيل الصادق (صدق التمثيل): **Faithfulness**: لكي تكون المعلومات مفيدة لابد من أن تعبر عن صدق الظواهر التي تمثلها , ويرى **Schroeder Clark** أن التمثيل الصادق يعني المصادقية وهو مرتبط بقابلية القياس المحاسبي للتحقق والصدق في العرض والحياد(1998: 22), ويتضمن السمات التالية:

1- الاكتمال: أي: إن يتضمن جميع المعلومات الضرورية للمستخدمين.

2- الحيادية: تعني الخلو من التحيز عند عرض المعلومات.

3- الخلو من الخطأ: عدم وجود خطأ أو حذف في الظواهر .

ثانياً: الخصائص التعزيزية **Enhancing Qualities**:

● قابلية المقارنة .

● قابلية التحقق.

● الوقتية .

● قابلية الفهم.

ولقد بينت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية هذه الخصائص وقالت بأن المقصود بالخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية هو ما يجب أن تتسم به المعلومات المفيدة أو القواعد الأساسية الواجب استخدامها لتفويم نوعية المعلومات (2002 : 56-57) وحددت الخصائص التي

2 - اعتبار المال هو الوحدة المحاسبية

إن الفصل بين الأموال يُعدُّ من القضايا الجوهرية والمهمة جداً بالنسبة للوحدات التي تتلقى أموالاً من أكثر من مصدر كما هو الحال بالنسبة للوحدات الاقتصادية الاجتماعية إذ تحصل على مواردها عن طريق التبرعات والهبات والمنح الحكومية التي يكون قسم منها مخصصاً لغرض محدد لذا يعد اعتبار المال وحدة محاسبية مهم وذلك للتمييز بين الأموال التي تستخدم بناء على قرارات مجلس الإدارة وتلك التي تستخدم بناء على شروط يضعها مقدمي التبرعات أو المنح .

ثبتت فرضية الوحدة المحاسبية أهميتها في الفقه الإسلامي إذ تركز فرضية الوحدة المحاسبية على مفهوم الشخصية الاعتبارية الذي يتم بمقتضاها تحديد الأنشطة الاقتصادية وربطها بمنشأة معينة وتثبيت الحقوق لها وعليها ويتم محاسبتها بناء على ذلك , واعتبرت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية إن الأنشطة الأخرى التي يديرها المصرف الإسلامي لمصلحة آخرين (المصرف كمؤسسة مالية تمارس نشاطات مالية مختلفة وملتزم بالمعايير الشرعية) مثل صندوق أموال الزكاة أو الصداقات وصندوق أموال القروض ومحافظ الاستثمارات المقيدة , فهذه الأموال من وجهة نظر المشرع الإسلامي تعتبر كل واحدة منها وحدة محاسبية (: 452002) , إن المبدأ الثاني

وهناك أربعة أنواع من الوحدات المحاسبية يمكن إنشاؤها وفق مفهوم المال وعلى الباحث أن يميز إي نوع من المال يتفق مع الوحدة محل التصميم وهي الآتي: (السلطان وأبو المكارم , 1990 : 46)

وحدة محاسبية تتعلق بمال قابل للإنفاق ومقيد.

وحدة محاسبية تتعلق بمال قابل للإنفاق وغير مقيد.

وحدة محاسبية تتعلق بمال غير قابل للإنفاق ومقيد.

وحدة محاسبية تتعلق بمال غير قابل للإنفاق وغير مقيد.

وقد أكد حماد هذا التقسيم للوحدات وقال أن المنظمات التي تتلقى مساهمات كثيرة ومقيدة ولكل نوع منها قيود مختلفة لذلك من الضروري تتبع الصناديق وإعداد تقارير, ومع ذلك يمكن استخدام أربعة أنواع من الصناديق بواسطة المنظمة التي لا تعمل بهدف الربح من أجل عرض وإعداد التقارير وهي كالاتي : (حماد , 2009 : 136-

(139)

- 1- الصندوق الجاري غير المقيد: يحتوي على الموارد غير المقيدة.
- 2- الصناديق المخصصة بواسطة مجلس الإدارة : صندوق يخصص بواسطة مجلس الإدارة وهو صندوق فرعي للصناديق غير المقيدة.
- 3- الصندوق الجاري المقيد: وهو صندوق مقيد لإغراض محددة أي مقيدة بواسطة المتبرعين .
- 4- صندوق الأوقاف: وهو صندوق الموارد المتبرع بها للمنظمة على أساس شرط وهو إن الدخل المكتسب بواسطة يمكن استخدامه .

في ضوء ماتقدم يمكن القول إن اعتبار المال وحدة محاسبية أو المحاسبة على أساس المال يلائم بشكل كبير المؤسسات الدينية , وذلك لما تتمتع به هذه المؤسسات من خصائص مهمة منها طبيعة الموارد والقيود المفروضة على تلك الموارد إلا إن هناك مبدئين أساسيين في المحاسبة لا يمكن الخروج عنهما في حالة وجود أكثر من مصدر واحد للأموال في الوحدة الاقتصادية هما مسألة الميزة الرقابية لكل نوع من الأموال وإعداد ميزانية موحدة للتنظيم , إن هذين المبدئين هما لإغراض الرقابة على الأموال المقيدة سواء كان التقييد للأموال (دائم , مؤقت) لان في نهاية الفترة المحاسبية يتم إعداد ميزانية عامة موحدة ويكون التركيز على المؤسسة كوحدة واحدة.

3 - تحديد مدى الالتزام بالقوانين والمعايير المحاسبية الشرعية والدولية
إن الالتزام بالقوانين والمعايير المحاسبية هي من المقومات الأساسية للنظام المحاسبي بل هي حجر الأساس الذي يرتكز عليه النظام المحاسبي في جميع الوحدات الاقتصادية , وهذا الالتزام بالقوانين مهم جداً في المؤسسات الدينية لما لهذه المؤسسات من خصوصية تمتاز بها عن باقي المؤسسات الأخرى إذ تخضع لإحكام وتشريعات ومعايير دينية ثابتة لأنها صادرة من الحق (جل جلاله), إذ إن جميع قطاعات الأعمال تخضع لإحكام وتشريعات وقيود تنظيمية تفرض بواسطة الدساتير وتأخذ هذه القيود شكل قواعد وتعليمات محددة تحديداً دقيقاً وتفصيلاً وهي ملزمة للمسؤولين وموضوعة للتدقيق والمساءلة محاسبياً وإدارياً , وهذه القوانين والتعليمات يكون لها السبق على المعايير المحاسبية (السلطان , 1994 : 32).

خضعت المؤسسات الدينية في العراق للقوانين والتشريعات الدستورية التي وضعت من السلطة التشريعية , وهذه القوانين والتشريعات هي قوانين تنظيمية مثل قانون رقم (28) لسنة 1948 وقانون رقم (64) لسنة 1966 حول إدارة الأوقاف وهو القانون الذي نظم العمليات الإدارية والحسابية والقانون رقم(19) لسنة 2005 الذي نظم العمليات الإدارية والمالية للعتبات المقدسة , لذلك على الباحث أن يقوم باقتراح إطار محاسبي بالشكل الذي يجعل النظام لا يتعارض مع القوانين وملتزمًا بالمعايير الشرعية , والمعايير الشرعية هي عبارة عن تعليمات توضع من قبل هيئة علماء الفقه والشريعة المستنبطة من القرآن والسنة النبوية وآراء الفقهاء لتنظيم عمل المؤسسات الإسلامية (هيئة المحاسبة والمراجعة في المؤسسات المالية الإسلامية, 2002: 44).

إن المؤسسات الإسلامية المالية والخدمية تخضع للإحكام والقوانين والمعايير التي تصدرها هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية إن هذه الهيئة ملتزمة بالمحددات الدينية والتي منها محدد الحلال والحرام فالمعيار والقانون هو الحلال والحرام (صحيح البخاري , 1987 , ج 1 : 19)

1-3- المعايير المحاسبية التي تنظم عمل المؤسسات الدينية
إن المعايير المحاسبية مهمة لمستخدمي القوائم المالية لمعرفة طرق قياس الأحداث الاقتصادية التي يتبعها معدي القوائم المالية وأساليب الإفصاح المستخدمة عن تلك الأحداث , لان من أهم المقومات الأساسية لأية مهنة متطورة وجوب وجود معايير أو مستويات أداء معينة ومتعارف عليها (عبد الله , 2000: 16), إن المعايير الدولية وضعت من قبل لجنة المعايير الدولية (IASC International Accounting Standards Committee) والهدف من ذلك هو توحيد المصطلحات والمسميات الخاصة بفقرات القوائم المالية على المستوى الدولي لكي يمكن لمستخدمي القوائم المالية من الاستفادة من المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية.

إن من أهم تلك المعايير المحاسبية الدولية التي تطرقت إلى أساليب قياس وعرض لفقرات القوائم المالية هي المعيار المحاسبي الدولي رقم (2, 16, 18, 20, 21, 36) المعيار رقم 2 يخص طرق تسجيل عمليات الصرف من المخزون سواء ما يخص الأعمال تحت التنفيذ ومخزون المزروعات والأصول البيولوجية وقياس المخزون , المعيار رقم 16 الذي حدد الاعتراف بالامتلاكات وقياسها على أساس كلفة الأصل , وشروط إضافة النفقات والمصروفات اللاحقة والاعتراف بها والسماح بإعادة تقييم الامتلاكات وإضافة الزيادة لحقوق المالكين تحت عنوان

(الفائض من إعادة التقييم) أما عندما تنخفض فيعترف بالتخفيض كمصروف وحدد طرق توزيع الاندثار, المعيار رقم 18 الخاص بالاعتراف وقياس الإيراد إذ يقاس الإيراد بالقيمة العادلة والاعتراف بالإيراد يتم من خلال إمكانية تقدير نتائج الإيراد وقياس التكاليف المتكبدة أو اللازمة لإتمامها , المعيار رقم 20 الخاص بالمحاسبة والإفصاح عن المساعدات الحكومية الذي حدد شروط الاعتراف وعدم الاعتراف وشروط عرض المنح (المساعدات الحكومية) , المعيار رقم 21 الخاص بأثر التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية , والمعيار رقم 36 (انخفاض القيمة) نص على ضرورة الإفصاح عن الانخفاض في قيمة الموجودات إذ يتطلب الاعتراف بالخسارة عن الانخفاض في القيمة إذ لا يتم تسجيل الموجودات بما لا يزيد عن المبالغ القابلة للاسترداد.

وبما إن المعايير المحاسبية الدولية هي الأساس في جميع التعاملات الدولية , ولعدم إمكانية تطبيق المعايير المحاسبية الدولية المذكورة بصيغتها الحالية على تعاملات هذه المؤسسات بسبب عدم ملاءمتها للبيئة المحاسبية وعدم مراعاتها للتشريعات الدينية والمحددات الشرعية (محددات الحلال والحرام) , الأمر الذي أدى إلى عدم ملاءمة هذه المعايير المحاسبية للمؤسسات الدينية , لذلك قدم الباحث اقتراحات بخصوص تكيف المعايير المحاسبية ناتج عن طبيعة تلك المعايير المحاسبية فهي ليست كقوانين الفيزياء إذ لا تستنتج من خلال الاكتشاف , بل تتطور بواسطة الناس في ضوء ما يحتاجونه ويعتقدونه انه من أهم أهداف التقارير المالية (Meigs & Meigs, 1993:12) إن هذا التطور هو ناتج من خاصية مهمة في المحاسبة وهي خاصية التكيف مع البيئة , وهذا الخاصية هي التي يمكن من خلاله تكيف المعايير المحاسبية الدولية لتلائم طبيعة عمل هذه المؤسسات وهذا هو الذي أدى إلى إن تكون هناك معايير محاسبية دولية ومحلية وشرعية , مع ملاحظة أن الاختلافات بين المعايير المحاسبية هي اختلافات نسبية أي أنها تشترك في العموميات وتختلف في التفاصيل , لذا يجب على الباحث إن يقوم بالتعرف على أهم معنيين تضمنتها جميع المعايير المحاسبية الدولية وهي القياس والإفصاح لكي يتمكن من تقديم اقتراح لتكيف المعايير المحاسبية الدولية .

3-1-1- القياس:

إن المحاسبة في العلوم الاجتماعية هي عملية مقابلة أو مطابقة احد جوانب أو خصائص مجال معين بأحد جوانب أو خصائص مجال آخر, فالأرقام أو الرموز تعبر عن أرقام أو كميات أو درجات كما يمكنها عكس مفاهيم وصفية إلى جانب المفاهيم الكمية (الشيرازي, 1990: 62) وهذا يؤكد بأن هدف المحاسبة هو القياس والتوصيل , لقد قد عرف القياس في الأدبيات العلمية عموماً يشير إلى الإجراء الذي نريد إن نحقق به معرفة موضوعية على شكل رموز أو تعبير لغوية تعكس مظهر الحقيقة محل الاهتمام (Kirkegaard, 1997: 1), وتتمثل هذه المعرفة الموضوعية بالقيم النقدية لعناصر القوائم المالية. لذا فالقياس يتضمن تحديد المبالغ النقدية للعناصر التي ظهرت في القوائم المالية أي أن القياس هو عملية إخضاع كافة النشاطات التي تقوم بها الوحدات الاقتصادية للقياس النقدي , فالأشياء التي لا يمكن قياسها لا يمكن أن تدخل في ضمن القوائم المالية ولا ضمن مخرجات النظام المحاسبي وهذه نابعة من هدف النظام بإنتاج معلومات محاسبية على شكل قوائم وتقارير مالية للإطراف المستفيدة. والقياس وفق القاعدة الشرعية للقياس التي تشترط إن تتصف وسيلة القياس بخاصيتين: (الطعمة, 2011: 177) أولهما: موثوقية وسيلة القياس والتي يقصد بها هو أن تكون الوسيلة المستخدمة في القياس قد سبق استخدامها بصورة مرضية , وهذا الاستخدام المرضي دليل على نجاح اختيار هذه الوسيلة.

ثانياً: دقة وسيلة القياس المقصود بها ليس الدقة الحسابية وإنما الدقة في ملائمة وسيلة القياس لموضوع القياس , إذ يجب أن تكون وسيلة القياس عملية وفي مقدورها تحقيق الغرض الذي من أجله تستعمل.

3-1-2- الإفصاح:

في عصر تكنولوجيا المعلومات أصبح الإفصاح يعد من أعمدة الاقتصاد المعاصر , وقد عرف بأنه يدعو إلى توفير تقارير مالية تعبر عن الحقائق الجوهرية التي تؤثر بدرجة كافية على التقييم الذي يقوم به المستفيد من هذه المعلومات (Kieso, 1998:1342).

فالإفصاح المحاسبي المتعارف عليه هو إفصاح عن السياسات المالية وإنتاج تقارير مالية في ضوء تلك السياسات , ويساهم الإفصاح في المساعدة على فهم الجمهور بنشاط الوحدات الاقتصادية وسياستها.

في رأى الباحث أن الإفصاح عن السياسات المالية في المؤسسات الدينية يندرج تحت مفهوم النظرية الشرعية والمسؤولية الاجتماعية للإفصاح المحاسبي , وذلك بسبب طبيعة المعايير الشرعية والتعليمات التي تنظم عمل هذه

المؤسسات والخدمات الاجتماعية التي تقدمها , والإفصاح الاجتماعي يعني توفير معلومات مالية وغير مالية التي تتعلق بتفاعل المنظمة مع بيئتها الخارجية المادية والاجتماعية كما تظهر في التقارير المالية السنوية للشركة أو في تقارير اجتماعية منفصلة (Hall, 2002, 1) . وتنص على إن العقد الاجتماعي يتطلب سلوكاً تستجيب المنشأة بموجبه لمطالب جماعات الاهتمام وتتصرف بطريقة تجعل من أعمالها وتصرفاتها شرعية (Tilt, 1994, 49) , إن كلا من النظرية الشرعية والمسؤولية الاجتماعية تتطلب من المؤسسات الدينية إن تفصح عن مبالغ العملات (النقد , والنقد الأجنبي) ومصدر النقد والآليات المتبعة لتوحيد العملة عند إعداد التقارير المالية , ونصت الفقرة الثامنة من معيار الإفصاح للمؤسسات المالية الإسلامية انه يجب إن تفصح القوائم المالية عن جميع المعلومات الهامة اللازمة لكي تكون القوائم المالية كافية وموثوق بها وملائمة لمستخدميها(معايير المحاسبة والمراجعة والضوابط للمؤسسات المالية الإسلامية , 2002 :78) , إن ما ذكر أعلاه من إفصاحات يعد نموذجاً من المهم أن تتضمنه التقارير المالية التي تصدرها المؤسسات الدينية ولا بد للباحث عند تكييف المعايير المحاسبية الدولية من إن يضمن توفير تلك الإفصاحات لمستخدمي هذه التقارير , وسيتم تكييف المعايير المحاسبية الدولية لكي تلائم بيئة المؤسسات الدينية في الفصل القادم.

4 - تحليل الكلفة/المنفعة

إن تحديد الكلفة ومقارنها بالمنفعة (العوائد بالتكاليف) تعد من أهم الصعوبات التي تعترض عملية تقديم الإطار المقترح للنظام المحاسبي إذ من خلال هذه المقارنة يمكن للمؤسسات الدينية قبول الإطار المقترح للنظام المحاسبي من عدمه فلا يمكن تصور إن تقبل إي وحدة اقتصادية نظام تفوق تكاليفه المنافع المتوقعة منه والكلفة تعني ; إن إنتاج المعلومات المحاسبية التي يقوم المحاسب بإعدادها وتقديمها للمستخدمين يجب أن لا تزيد كلفة المعلومات عن المنافع التي يتوقع استلامها (الججاوي وآخرون , 2009: 62) , إن اغلب الدراسات التي تهتم بتحليل التكلفة والمنفعة هي دراسات تهتم بالتكاليف الاقتصادية والعوائد والمنافع الاقتصادية المتوقعة تحقيقها . إن تحليل الكلفة والمنفعة في المؤسسات الدينية يجب إن يكون مطابقاً للنظرية الشرعية لان الفقه الإسلامي له تفسير خاص لمحدد الكلفة والمنفعة وهذه المؤسسات ملتزمة بهذا التفسير , فالمحاسبة التقليدية تقارن بين الكلفة والمنفعة مقارنة مادية بحتة , أما المحاسبة الإسلامية فإن محدد الكلفة والمنفعة مقيد بالأحكام الشرعية , فالمنفعة المادية ليست هي المعيار الوحيد للمقارنة بل هناك مقارنة معنوية وأخلاقية مع مراعاة ما تجيزه وما لا تجيزه الشريعة الإسلامية وعندما تتعارض منفعة المعلومات مع ما هو محرم فان قياسها ولو كان ممكناً يصبح غير ذات أهمية لان زيادة المنفعة على التكلفة لا تبرر الاستفادة من المعلومات المحاسبية (Rahman, 2000 : 6) , من خلال حصر جميع التكاليف ومقارنتها بالمنافع يتم اتخاذ القرار بقبول أو رفض الإطار المقترح فإذا كانت منافعه اكبر من تكاليفه يُعد مقبولاً وجيداً للمنشأة أما العكس فهو مرفوض ويمكن في حالة تساوي المنافع والتكاليف اختيار الإطار المقترح للنظام المحاسبي الالكتروني لأن هناك مميزات عديدة من استخدام النظم الالكترونية.

والباحث يرى أن استخدام النظم المحاسبية الكترونية توفر تكلفة اقل مقارنة بالنظم المحاسبية اليدوية لما يوفره من سرعة في انجاز الأعمال (الوقت) ودقه أكثر في التسجيل والترحيل ويقلل من الأعمال الروتينية ويعطي معلومات سريعة للإدارة عن أماكن الخلل والضعف مما يوفر وقتاً أكبر لتفادي الخلل مع مراعاة أن الأطار المقترح للنظام المحاسبي ينبغي أن يراعي خصوصية عمل المؤسسات وان ما جاء بقول Rahman بخصوص قبول أو رفض النظام هو الأساس لقبول أو الرفض الإطار المقترح للنظام المحاسبي الالكتروني لدى المؤسسات الدينية.

بعد كل ما ذكر حول اعتبارات تصميم النظم تتضح الصورة أمام مقدم الإطار المقترح للنظام المحاسبي حول المعلومات التي ينبغي إن يقدمها الإطار المقترح للنظام المحاسبي وما يجب إن تتصف به هذه المعلومات من خصائص يجب أن تتوفر بها كي تكون المعلومات المحاسبية المقدمة مناسبة لحجم وإمكانيات المؤسسات الدينية وحاجات المستخدمين , ويجب أن تكون هذه المعلومات مطابقة للنظرية الاجتماعية والشرعية للإفصاح والقياس المحاسبي أي أن يتم إعدادها على وفق الضوابط والمعايير الشرعية المنظمة لعمل المؤسسة الدينية , ومن المهم كذلك أن تكون منفعة المعلومات اكبر من تكاليف الحصول عليها , كل هذه الاعتبارات تُعدُّ المحدد والمعياري الأساسيين لقبول الإطار المقترح للنظام المحاسبي فبمقدار ما يوفر الإطار المقترح معلومات مناسبة وموحدة وتتصف بالخصائص الأساسية والتعزيزية للمعلومات المحاسبية المبينة من قبل FASB وتكون تلك المعلومات معدة وفق المعايير المحاسبية الشرعية وكلفتها اقل من منافعتها فإن الإطار المقترح للنظام يعد مقبولاً.

الفصل الثالث: مراحل تصميم الإطار المقترح للنظام المحاسبي الالكتروني

إن تقديم الإطار المقترح للنظام المحاسبي الالكتروني يمر بعدة مراحل وهذه المراحل متسلسلة ومنسقة ومنظمة وهذا التسلسل والتنسيق يستلزم من الباحث القيام بتحديد جميع العمليات المالية داخل الوحدة والعلاقات المالية بين جميع أقسام الوحدة والإجراءات والسياسات التي تحكم سير العمل و هناك مراحل عدة لتصميم النظام المحاسبي وهذه المراحل هي :

اولاً: مرحلة المسح الشامل للمؤسسة الدينية

وفي هذه المرحلة يقوم الباحث بالتعرف على الهيكل التنظيمي والنظام المحاسبي المستخدم لكي يكون الباحث على دراية كاملة بالأمر التي يستلزمها عمله , وتتضمن هذه المرحلة الآتي:

1- التعرف بالعتبة الحسينية المقدسة:

إن ما يهيم الباحث من التعرف على العتبة الحسينية هو التعرف على (الأمانة العامة للعتبة الحسينية المقدسة) لأنها تمثل كافة الجوانب الإدارية والمالية والفنية . الخ للتعرف على احتياجات الإدارة والعاملين والمستخدمين الخارجيين من المعلومات التي يقدمها النظام.

2- الهيكل التنظيمي للأمانة العامة للعتبة الحسينية المقدسة

إن التعرف على الهيكل التنظيمي يساعده على تحديد المستخدمين الداخليين للمعلومات التي يقدمها النظام المحاسبي ومعرفة صلاحيات كل مستوى والمعلومات التي يحتاج إليها .

3- النظام المحاسبي الحالي

تستعمل العتبة الحسينية المقدسة النظام المحاسبي الموحد حالها حال بقية المؤسسات والشركات العاملة في العراق , والتوحيد يكون في الأسس والقواعد والمصطلحات والتعاريف المستخدمة في معالجة واثبات الأحداث الاقتصادية.

3- تكييف المعايير المحاسبية الدولية لتلائم عمل المؤسسات الدينية

إن تقديم اقتراح لتكييف المعايير المحاسبية الدولية يستند إلى قاعدة أساسية وهي إن المعيار هو القانون المنظم للعمل ما لم يتعارض مع القوانين والتعليمات الصادرة وهذه القاعدة مهمة في المؤسسات الدينية وذلك لان المعايير المحاسبية والقوانين الشرعية التي تنظم عمل المؤسسات الدينية تعتبر هي الدستور المنظم لعمل المؤسسة , وتتطلب عملية تكييف المعايير المحاسبية الدولية تكييفها مع البيئة الدينية أي تكييفها على وفق المنظور الشرعي والاجتماعي , فالقياس في المؤسسات الدينية يجب أن يتم على وفق قياس مبالغ الموارد والهبات حسب نوع التقييد وكذلك الحال بالنسبة للدخول الأخرى , ويتم ذلك بتحديد القيمة المالية لكل حدث اقتصادي مُقرّ وفق قواعد فقهية معتمدة على أساس الزمن (الفترة المحاسبية) مع ضمان توفير درجة من التأكيد أن هذه القواعد الفقهية هي التي تحكم عملية تسجيل الحسابات للمؤسسات الدينية , فالقاعدة الفقهية تعطي مبرراً للقياس وعملية الاعتراف بالموارد وكذلك الإفصاح عنها بطريقة تساعد الإدارة والإطراف الأخرى على اتخاذ القرارات الرسمية , إذ أن القياس يتم بتقسيم الموارد إلى وحدات نقدية وفق المنظور الإسلامي مع مراعاة القواعد الفقهية التي تتبعها إدارة المؤسسة الدينية , أي على أساس تحليل الأنشطة المالية التي تقوم بها المؤسسة وفقاً للقواعد الفقهية التي تنظم أعمال هذه المؤسسة (السبب في ذلك يكمن في إن هناك مؤسسات دينية عدة كل مؤسسة تتبع قواعد فقهية التي تلائم الأحكام الدينية المنظمة لعمل المؤسسة مع الأخذ بنظر الاعتبار اشتراكها في الخطوط العامة وليس في التفاصيل) وبعد ذلك يأتي الإفصاح عن مدى تمكن تلك المؤسسات من قياس الأحداث الاقتصادية المقررة وفق القواعد الفقهية المعتمدة وتوضيح الأسس المعتمدة للقياس مع ضمان وضوح وثبات تلك الأسس , ويتم ذلك من خلال توفير معلومات صادقة عن فقرات القوائم المالية والالتزام بالقوانين والتعليمات والمعايير المحاسبية الشرعية التي تحكم العمل وبيان أن القوائم المالية تحتوي على جميع المعلومات اللازمة للمستخدمين والإفصاح عن النفقات التي أنفقتها هذه المؤسسات في سبيل تحقيق العدالة الاجتماعية.

وبعد ما تم تناوله في الفصل السابق يتم تكييف هذه المعايير المحاسبية مع بيئة المؤسسة الدينية إذ يكون القياس قياساً للخدمات الدينية الاجتماعية المقدمة ويكون الإفصاح عن القواعد والطرق المستخدمة في القياس ولا يتضمن عرض الخسائر أو المكاسب , فالمعيار رقم (2) قياس المخزون من المنتجات الزراعية والمعادن يتم على أساس

قيمتها السوقية العادلة والمواد ولوازم المستهلكة فإنها تسجل كمصاريف من جراء تقديم الخدمات , والمعيار (16) الاعتراف بالأصول إذ يتم الاعتراف بالمعدات بمجرد اقتنائها أو الحصول على حق التصرف بها وتقاس بكلفة الشراء , والمتبرع بها المقيدة (دائم , مؤقت) فيتم تسجيلها بقيمتها السوقية تحت عنوان حق لملكية الموقوفة , أما عند الحصول على حق التصرف بها فيتم تسجيلها بالقيمة السوقية الحالية وتحت عنوان رأس مال صافي الموجودات , ومعيار(18) قياس الموارد العينية فيتم تسجيلها بالقيمة السوقية الحالية من قبل لجنة مختصة يشكلها مجلس الإدارة , أما الموارد العينية التي لا يمكن تقدير قيمتها السوقية بشكل دقيق (كالتحف الأثرية والمخطوطات) فيتم تحديد قيمتها من قبل اللجنة خاصة وبأعلى الأسعار وبموافقة الأمين العام ومجلس الإدارة , أما الموارد من أموال الاستثمار فيتم تسجيلها بعد طرح جميع التكاليف , ومعيار (20) المنح الحكومية العينية يتم قياسها بالقيمة السوقية تحت عنوان رأس المال المتبرع به , المعيار (21) فيتم التقرير عن العملات الأجنبية وتحويلها إلى عملة البلد من قبل لجنة مختصة بمجرد استلامها وبعد ذلك تسجل بمستند القيد , أما النقد الموجود لدى الفروع في الخارج أو المصارف الخارجية فيتم استخدام المعيار الدولي 21 للتقرير عنها , أما فيما يخص معيار(36) الانخفاض في قيمة الموجودات فان هذا المعيار يصاغ بطريقة إعادة تقييم الأصول إذ يتم في المؤسسات الدينية تقييم هذه الموجودات سنويا لغرض تكوين مقابل لتلك الأصول وكذلك معرفة اندثارها لغرض تكوين مخصصات لاستبدال الأصول , ان الإفصاح عن انخفاض قيمة الموجودات هو لغرض التخطيط لاستبدال الموجود من قبل دارة المؤسسة , ومن خلال ما سبق اقترح الباحث أن يتضمن تكييف المعايير الدولية لكي تناسب المؤسسات الدينية الآتي:

- 1- أن يكون قياس عناصر القوائم المالية بمقدار ما قدمته تلك العناصر من دعم للمؤسسة في مزاولة نشاطاتها المختلفة وفق قواعد فقهية ثابتة للقياس.
- 2- أن يكون الإفصاح على أن القوائم المالية قد عدت وفقاً للمعايير المحاسبية الشرعية التي تنظم عمل المؤسسات الدينية.
- 3- أن يكون الإفصاح عن الطرق المستخدمة في عملية القياس والسياسات المحاسبية المتبعة لقياس الخدمات المقدمة من قبل المؤسسة الدينية وفق المنظور الشرعي , من خلال النقاط السابقة اقترح الباحث ما يأتي:
تضمين معايير القياس والإفصاح , تضمينها قياس وإفصاح عن المسؤولية الشرعية والاجتماعية وذلك بسبب هدف تلك المؤسسات بتقديم الخدمات المتنوعة للمجتمع , لذلك تعتبر المسؤولية الشرعية والاجتماعية بمثابة أساس عملي يجب الرجوع إليه عند إصدار المعايير.
جعل كافة التبرعات والهيا والهدايا والمنح العينية قابلة للقياس النقدي وتوحيد المصطلحات والسياسات المحاسبية العامة لما يجب أن تتضمنه العناصر الأساسية لقائمة المركز المالي وقائمة الدخل والتقارير المالية الخاصة بتلك المؤسسات.
أن معايير تقييم الأداء تتم كذلك من منطلق العقد الاجتماعي وما قدمته المؤسسة من تحقيق العدالة الاجتماعية في أدائها لمهامها.
- 5- الأسس المحاسبية التي يستند إليها الإطار المقترح للنظام المحاسبي

بعد التعرف على طبيعة عمل المؤسسة الدينية وعلى النظام المحاسبي والآليات التي تتبعها في تسجيل وتبويب الموجودات والمطلوبات والموارد والنفقات , وكذلك بعد قيامه بتكييف المعايير المحاسبية الدولية , على الباحث أن يقوم باختيار الأسس المحاسبية التي تلائم وتناسب عمل المؤسسة الدينية , وهذه القواعد والأسس هي كالاتي:

5-1-1- تسجيل وتبويب الموجودات والمطلوبات والنفقات.

5-1-1-1- الموجودات والمطلوبات

1- الموجودات

أن الموجودات المشتراة تسجل بكلفة الشراء , أما المتبرع بها فيتم إثبات قيمتها على أساس القيمة السوقية الحالية أي المبلغ الذي تدفعه المؤسسة مقابل الموجود المماثل في قطاعات الأعمال , أما المستعملة فيتم تحديد قيمتها من قبل لجنة مختصة يشكلها الأمين العام أو مجلس الإدارة. أما الموجودات المتبرع بها المقيدة سواء كان التقييد بشكل (مؤقت , دائم) فيتم تسجيلها بقيمتها السوقية الحالية وحسب القيد المفروض من قبل المتبرع (مؤقت , دائم), وتجدر الإشارة هنا إلى أن هناك ملاحظة تخص الموجودات المقيدة مؤقتا إذ يتم تحديد توقيت انقضاء القيد المفروض على الموجود غير المتداول لكي تتمكن تلك المؤسسات من الحصول على حق التصرف بذلك الموجود ,

وذلك يتم من خلال احتساب اندثار الأصل إي إن القيد ينقضي على مدى العمر الإنتاجي للأصل ويتم احتساب العمر الإنتاجي على أساس العمر الإنتاجي للأصول المتشابهة في قطاع الأعمال , إن تسجيل الموجودات بالقيمة السوقية العادلة وقياسها وفق هذه القيمة هو تماشياً مع المتطلبات الشرعية لقياس الموجودات وكذلك مع المعيار الدولي رقم 16 الذي سمح بإظهار بند الممتلكات والمصانع والمعدات بمبلغ إعادة التقييم والذي رأى الباحث أنه يساوي القيمة السوقية العادلة , أما الموجودات المقتناة عن طريق المنح الحكومية فيتم تسجيلها على أساس قيمتها السوقية تماشياً مع تلك المتطلبات ومع المعيار رقم 20 الخاص بالاعتراف بالمنح الحكومية بقيمتها العادلة. إن المواد الموجودة في المخزن من منتجات زراعية أو معادن أو أصول بيولوجية فتسجل بقيمتها السوقية مطروح منها التكاليف المصروفة عليها , إن جميع الموجودات غير المتداولة عدا الموجودات الخاصة بالاستثمار يتم قياس قيمتها بالقيمة السوقية الحالية ويتم تسجيلها في سجلات المؤسسة على أساس أنها مدينة لرأس المال (حق الملكية الموقوفة).

ب_ المطلوبات

إن جميع مطلوبات المؤسسة الدينية التي تنشأ جراء قيام المؤسسة بأداء مهامها سواء كانت على شكل قروض من البنوك أو من الدائنون أو قروض بين الصناديق الأخرى الموجودة في المؤسسة , توجد هناك طرق عدة يمكن أن تسلكها المؤسسة لسداد المطلوبات في حالة عدم قدرة الصندوق الرئيسي على السداد , وفي رأي الباحث أن أفضل تلك الطرق هي تكوين مخصصات لكل نوع من المطلوبات لان استخدام المخصصات تمكن المؤسسة من سداد المطلوبات بالوقت المتفق عليه , يحتسب مبلغ التخصيص الإجمالي على أساس نسبة مئوية من مبلغ الإيراد , أما مبلغ التخصيص الفرعية فتحسب على أساس نسبة مئوية من مبلغ التخصيص الإجمالي وفق قاعدة الجزء على الكل .

2-1-5- الموارد والنفقات

1- الموارد

إن الموارد النقدية التي تحصل عليها المؤسسة يجب أن يتم تسجيلها حسب القيود التي يضعها المتبرع سواء كان النقد (مقيدة بشكل مؤقت , مقيد بشكل دائم) ومن ثم تحول من الصناديق الفرعية إلى الصندوق الرئيسي يومياً وحسب القيد المفروض على هذه الموارد الموجودة في الصندوق الفرعي , أي أن الصندوق الرئيس يكون حافظاً لجميع الموارد ومراقب على عملية الصرف ومنظم لعمليات الاقتراض بين الصناديق وليس له الحق في التصرف بالأموال المقيدة من دون الرجوع إلى الصندوق الفرعي.

أما الموارد العينية كالذهب والفضة والمعادن الأخرى والنفائس فيتم قياسها على أساس القيمة السوقية الحالية من قبل لجنة مختصة , وإذا لم يكن للموجود قيمة سوقية كأغلب التحف والمخطوطات فيتم تحديد قيمتها من قبل لجنة مختصة وعلى أساس أعلى الأسعار , وفيما يتعلق بالموارد التي ترد عن طريق أموال المنح الحكومية (دواوين الأوقاف) فيكون لها صندوق خاص بها , أما بالنسبة للموارد من الأموال المستثمرة فيتم قياس قيمة الإيراد كما هو الحال في المؤسسات المالية الإسلامية.

إن جميع موارد هذه المؤسسات يجب إن تسجل بالقيمة السوقية الحالية وعلى الأساس النقدي عدا الموارد من الأموال المستثمرة وكذلك يجب تخصيص صندوقين رئيسيين للموارد الأول يخص الموارد المخصصة يضم كافة الموارد المخصصة والمقيدة (دائم , مؤقت) والثاني يضم كافة الموارد غير المقيدة أو التي يحق لمجلس الإدارة توجيهها إلى أي غرض يحدده.

2- النفقات :

إن النفقات التي تنفقها المؤسسة يمكن أن يقسمها الباحث إلى ثلاثة أقسام أساسية هي: النفقات الجارية كالرواتب والأجور والنفقات الإدارية اللازمة لعمل المؤسسة في هذا النوع من النفقات يتم استخدام أساس الاستحقاق المحاسبي , أما النوع الثاني من النفقات تتمثل بالنفقات الاجتماعية والتي تشمل معظم النفقات التي تنفقها المؤسسة مثل (الإعانات , تبرعات للغير , النفقات التعليمية والصحية , الخ) وفي مثل هذا النوع من لنفقات فمن الضروري استخدام الأساس النقدي , أما النوع الثالث فيمثل النفقات الاستثمارية فتعامل هذه النفقات على أساس مقابلة الموارد بالنفقات وباستخدام أساس الاستحقاق المحاسبي كما معمول به في المؤسسات المالية الإسلامية.

والباحث يرى أن أساس الاستحقاق والأساس النقدي يناسبان عمل المؤسسات الدينية وذلك لطبيعة الموارد والنفقات , وهذا لا يمنع المؤسسة من استخدام أي أساس محاسبي آخر يمكن أن يناسب طبيعة الحدث الاقتصادي , إذ يمكن للمؤسسة أن تسجل بعض النفقات على الأساس النقدي المعدل أو أساس الاستحقاق المعدل.

ثانياً: مرحلة تصميم مقومات الإطار المقترح للنظام المحاسبي

على الباحث أن يقوم بوضع خطة لترتيب أجزاء النظام وفقاً لمدخل النظم لكي يقوم بتصميم مقومات الإطار المقترح للنظام المحاسبي ليتمكن من إدخال البيانات المحاسبية (مدخلات النظام) إلى النظام المحاسبي الإلكتروني بالطريقة التي تظهر بها الحسابات على نماذج ورقية لتسهيل قراءتها من قبل الإدارة والعاملين والمستخدمين الخارجين , لتحقيق الهدف العام للنظام المحاسبي المقترح وهو توفير تقارير مالية تساعد الأطراف المختلفة على اتخاذ القرارات المناسبة , فالعمل الأساسي الذي يقوم به الباحث هو تصميم مقومات الإطار المقترح للنظام المحاسبي وتضم هذه المقومات الآتي:

1- تصميم المجموعة المستندية:

تعد المجموعة المستندية الأداة الرئيسة التي يتم من خلالها توثيق العمليات المالية وتمكن المحاسب من القياس الكمي والنوعي للعمليات المالية التي تقوم بها الوحدة, وتصنف هذه المجموعة إلى الآتي:

1-1- وصل القبض: ينظم هذا الوصل في حالة استلام مبالغ نقدية أو صكوك من الغير, ويسجل فيه جميع عمليات القبض المتعلقة باستلام الهدايا والندور والتبرعات , وتستخدم الأمانة العامة للعتبة الحسينية نموذجان من الوصولات هما:

وصل القبض فرعي : يستخدم هذا الوصل لدى جميع الأقسام التي تتلقى تبرعات وتحول المقبوضات من هذا الوصل إلى وصل القبض الرئيسي يوماً , والشكل في أدناه يوضح وصل القبض الفرعي.

نموذج لوصل قبض فرعي*

الأمانة العامة	وصل قبض فرعي
العتبة الحسينية المقدسة	الرقم 00001 :
القسم / الشعبة	...التاريخ / / :
استلم المبلغ أعلاه وقدرهدينار من السيد	
نقد /صك .رقم الصك	اسم وتوقيع المستلم

* الشكل (2-3) (من إعداد الباحث بالاعتماد على الوصولات المستخدمة في العتبات المقدسة)

وصل القبض الرئيسي: يقوم الوصل الرئيسي بعملية قبض المبلغ من الوصولات الفرعية المختلفة , وإن تسمية هذا الوصل بالوصل الرئيس لأنه يخص الصندوق الرئيسي , ويكون نموذج الوصل كما موضح في الشكل الآتي.

نموذج لوصل قبض رئيسي*

الأمانة العامة	وصل القبض الرئيسي
العتبة الحسينية المقدسة	الرقم 000 :
قسم الشؤون المالية / أمانة الصندوق	التاريخ / / :

* الشكل (3-3) (من إعداد الباحث بالاعتماد على الوصولات المستخدمة في العتبات المقدسة)

1-2- المستندات: وتنقسم إلى:

المستندات الرئيسية: تظم هذه المستندات ثلاثة مستندات هي :

1- مستند قيد يومية: هذا المستند يضم كافة عمليات التسوية النقدية , ويتم فيه قيد جميع عمليات قبض الإيراد وقيد السلف وإجراء التسويات النقدية في نهاية السنة , ويتم إدخال البيانات المحاسبية مباشرةً من المستند إلى النظام المحاسبي الإلكتروني المقترح والشكل في أدناه يمثل نموذج لمستند القيد المقترح .

نموذج لمستند قيد يومية*

الأمانة العامة	مستند قيد	
العتبة الحسينية المقدسة	الرقم	:00032
قسم الشؤون المالية	التاريخ / / :	
نصادق على قيد المبلغ	فقط	
الشرح		
المحاسب	المدقق	الأمين العام
تم إيداع مبلغ قدره رقماً (.....) كتابةً فقط	في الصندوق / البنك .	
*المرفقات:		
- رقم وصل القبض من () إلى () تاريخ من — إلى 20 / /		

* الشكل (3-4) من إعداد الباحث بالاعتماد على المستندات المستخدمة في العتبة الحسينية المقدسة)

1- مستند الصرف : هو يختص بعمليات الصرف التي تقوم بها المؤسسة , والشكل في أدناه يمثل نموذجاً لمستند الصرف المقترح.

نموذج لمستند الصرف المقترح *

الأمانة العامة	مستند الصرف	رقم	رقم
العتبة الحسينية المقدسة		00032:	
قسم الشؤون المالية		التاريخ :	
المنظم	م/الحسابات	الأمين العام	المدقق
استلمت مبلغ قدره رقماً (.....) كتابتاً فقط		اسم وتوقيع المستلم	بتأريخ

* الشكل (3-5) من إعداد الباحث بالاعتماد على المستندات المستخدمة في العتبة الحسينية المقدسة)

المستندات المحاسبية المساعدة: تضم هذه المجموعة جميع المستندات المؤيدة للعمليات المالية التي يقوم بها المؤسسة , وتضم المستندات المساعدة مستنديين أساسيين هما:

مستند الإدخال: وهو مستند مؤيد لعمليات الشراء ويرافق عملية استلام المواد فهو مرافق لعملية الصرف , يكون نموذج مستند الإدخال كما موضح في الشكل الآتي:

نموذج لمستند إدخال المخزني *

الأمانة العامة	مستند إدخال مخزني	رقم:	رقم:
العتبة الحسينية المقدسة		التاريخ	
قسم المخازن			
تم استلام المواد المدرجة أنه بموجب لجنة الاستلام والفحص بتاريخ 20 / /			
أمين المخزن		الأمين العام	

* الشكل (3-6) من إعداد الباحث بالاعتماد على المستندات المستخدمة في العتبة الحسينية المقدسة)

ب - مستند الإخراج المخزني: إن مستند الإخراج المخزني هو مستند مؤيد لاستلام المواد المشتراة من قبل الجهة التي قامت بطلب تلك المواد للتأكد بأن تلك المواد قد استخدمت في الأغراض المخصصة لها, وقام الباحث بتقديم مستند الإخراج المخزني كما موضح في أدناه.

نموذج لمستند إخراج المخزني *

الأمانة العامة	مستند إخراج مخزني	رقم:	رقم:
العتبة الحسينية المقدسة		التاريخ	
قسم المخازن		20 / /	
رقم الصادر المخزني	رقم وتأريخ الطلب	اسم المنظم المستند	في
نسخة الحسابات	الطلب من قبل	اسم وتوقيع المستلم	المخزن
أمين			الأمين العام

الشكل (3-7) (من إعداد الباحث بالاعتماد على المستندات المستخدمة في العتبة الحسينية المقدسة)

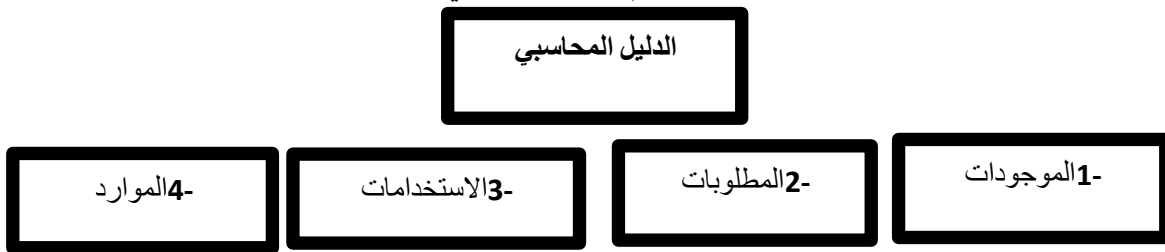
2- تصميم المجموعة الدفترية: تمثل المجموعة الدفترية الوعاء الذي يضم كافة البيانات المدخلة في المجموعة المستندية , إلا أن استعمال تكنولوجيا المعلومات في المحاسبة أدى إلى الاستغناء عن المجموعة الدفترية لأن مرحلة التسجيل والتبويب تصبح مرحلة واحدة وبذلك تم الاستغناء عن التسجيل في هذه الدفاتر, إلا أن الباحث رأى إن يقوم بتصميم دفتر اليومية وذلك بسبب عدم اكتمال استخدام تكنولوجيا المعلومات في جميع المؤسسات والوحدات الاقتصادية التي تتعامل معها الأمانة العامة للعتبة الحسينية المقدسة وعدم وجود نظام رقابي الكتروني , والشكل أدناه يبين نموذج لدفتر اليومية.

نموذج دفتر اليومية العامة*

*الشكل (3-8) (من إعداد الباحث بالاعتماد على دفتر اليومية المستخدم في العتبة الحسينية المقدسة)

2- تصميم دليل الحسابات: يعبر الدليل المحاسبي عن رموز وأرقام تعطى إلى أسماء الحسابات وهو من الأدوات المهمة في العمل المحاسبي بغض النظر من حوسبة النظام من عدمه وتكمن أهمية الدليل في النظام الالكتروني من خلال أن المحاسب عند قيامه بإدخال البيانات يكون لكل حساب رقم دليل خاص به يميزه عن بقية الحسابات وهذه الميزة تمكن المحاسب من إدخال رقم الدليل المحاسبي للحساب فقط فيقوم النظام بإظهار اسم الحساب , والشكل أدناه يوضح المنهج الذي اعتمده الباحث لتصميم الدليل المحاسبي للنظام المقترح.

الهيكل العام للدليل المحاسبي *



* الشكل (3-9) من إعداد الباحث

3- تصميم مجموعة التقارير المالية: التقارير هي المعلومات التي يقدمها الإطار المقترح للنظام المحاسبي الالكتروني للمستخدمين الداخليين والخارجيين من البيانات المحاسبية للوحدة الاقتصادية وهي خاصة بنشاط الوحدة , وهذه التقارير هي:

التقارير الداخلية: وهي كافة المعلومات التي يقدمها الإطار المقترح للنظام المحاسبي للإدارة وباقي المستويات الإدارية التي لها حق الاطلاع على تلك المعلومات , وهذه التقارير هي :

أ - كشف النفقات: يعرض كشف النفقات جميع النفقات الإدارية والتشغيلية التي أنفقتها المؤسسة والشكل أدناه يوضح نموذج لكشف النفقات التي قام الباحث بتصميمه للتعرف على كافة النفقات التي أنفقتها المؤسسة خلال الفترة التي تحددها الإدارة إذ يمكن الإطار المقترح للنظام المحاسبي الإلكتروني من عرض هذه الكشف بشكل دوري وحسب حاجة الإدارة.

نموذج لكشف النفقات*

الأمانة العامة للعتبة الحسينية المقدسة قسم الشؤون المالية	
كشف النفقات لشهر	20 /

*الشكل (10-3) (من إعداد الباحث)

ب- كشف الموارد: يتضمن هذا الكشف جميع الموارد التي ترد للأمانة العامة للعتبة الحسينية المقدسة من تبرعات وهدايا ومنح وإيراد بيع المخلفات والمستهلكات وجميع مصادر الإيراد الأخرى , ويعرض الإطار المقترح للنظام المحاسبي الإلكتروني معلومات مفصلة عن موارد المؤسسة للإدارة وبشكل دوري أو حسب حاجة الإدارة , والشكل في أدناه يبين كشف الموارد الذي يقدمه الإطار المقترح.

نموذج لكشف الموارد *

الأمانة العامة للعتبة الحسينية المقدسة قسم الشؤون المالية			
كشف الموارد لشهر	20 /	اسم وتوقيع مدير قسم الشؤون المالية	اسم وتوقيع المحاسب
اسم وتوقيع المدقق	اسم وتوقيع المدقق	اسم وتوقيع المدقق	الأمين العام

* الشكل (11-3) (من إعداد الباحث)

ج - ميزان المراجعة: يعد ميزان المراجعة جنباً إلى جنب عند إعداد اليومية العامة وكشف الموارد والنفقات , والشكل في أدناه يمثل نموذجاً لميزان المراجعة .

نموذج ميزان المراجعة المقترح *

الأمانة العامة للعتبة الحسينية المقدسة قسم الشؤون المالية	
ميزان المراجعة لغاية 20 / /	

* الشكل (3-12) (من إعداد الباحث)

د- كشف الصكوك الموقوفة: يعد هذا الكشف للتعرف على جميع الصكوك غير المسحوبة لتأريخ معين , كذلك يعد أساسياً لمطابقة الرصيد بين أرصده السجلات ورصيد البنك , والشكل في أدناه يوضح نموذجاً لهذا الكشف. نموذج لقائمة صكوك غير المسحوبة*

الأمين العام	كشف الصكوك غير المسحوبة لشهر 200 / اسم وتوقيع المدقق	اسم وتوقيع المحاسب
--------------	---	--------------------

* الشكل (3-13) (من إعداد الباحث)

و- شهادة مطابقة الرصيد : بعد معرف الصكوك غير المسحوبة تعد شهادة مطابقة الرصيد , والشكل في أدناه يمثل نموذجاً لشهادة مطابقة الرصيد .

نموذج لشهادة مطابقة الرصيد*

الأمانة العامة للعتبة الحسينية المقدسة قسم الشؤون المالية الرصيد بموجب السجلات الرصيد بموجب كشف المصرف	شهادة مطابقة الرصيد	التأريخ 20 / /
الرصيد بموجب السجلات..... اسم وتوقيع المحاسب	اسم وتوقيع مدير قسم الشؤون لمالية	اسم وتوقيع المدقق
الأمين العام		
مصرف : رقم الحساب	اسم وتوقيع المدقق	الأمين العام
اسم وتوقيع المدقق	اسم وتوقيع المدقق	الأمين العام

* الشكل (3-14) (من إعداد الباحث)

4-2- التقارير الخارجية: تتضمن هذه التقارير كافة المعلومات المالية التي يقدمها الإطار المقترح للنظام المحاسبي للمستخدمين الخارجيين، وتتضمن هذه التقارير الآتي:

قائمة الدخل: وهي من تحديد نتيجة النشاط وتحتوي على جميع موارد المؤسسة مطروح منها جميع نفقات المؤسسة خلال هذه الفترة، والشكل في أدناه يوضح نموذجاً لهذه القائمة.

نموذج لقائمة الدخل*

بيان الموارد والنفقات كما في 20 / /

بيان الموارد والنفقات كما في 20 / /

* الشكل (3-15) من إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير المالية والحسابات الختامية للعتبة الحسينية المقدسة.

قائمة المركز المالي: تشمل هذه القائمة على إجمالي الأصول والخصوم وحق الملكية، وقام الباحث بتصميم لهذه القائمة وبما يتناسب مع خصوصية عمل المؤسسة الدينية، والشكل في أدناه يوضح نموذجاً لهذه القائمة.

نموذج للميزانية العامة*

الموجودات	المبلغ	المطلوبات وحق الملكية	المبلغ
الأصول الجارية	_____	الحقوق:	_____
النقود	_____	حق الامام (ع)	_____
النقد في الخزنة و لدى الأمانة	_____	الفائض التقدي المدور	_____
النقد لدى المصارف	_____	الذمم الدائنة	_____
الذمم المدينة	_____	الدائون والحسابات الجارية الدائنة	_____
السلف والأمانات المدفوعة	_____	(التخصيصات) (الأمانات)	_____
المدينون والحسابات الجارية المدينة	_____	مخصص الإجازات الاعتيادية	_____
مجموع الأصول الجارية	_____	مخصص الإعانات الاعتيادية	_____
الأصول المعمرة	_____	مجموع الحقوق	_____
الأصول المعمرة المنجزة	_____	الالتزامات طويلة الأجل	_____
الأصول المعمرة غير المنجزة	_____	مقابل الأصول المعمرة المنجزة	_____
الأصول بالقيمة الرمزية	_____	مقابل الأصول المعمرة غير المنجزة	_____
مجموع الأصول المعمرة	_____	مقابل الأصول بالقيمة الرمزية	_____
		مجموع مقابل الأصول المعمرة	_____
والحقوق	_____	مجموع الأصول	_____
		مجموع الالتزامات	_____

* الشكل (16-3) من إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير المالية والحسابات الختامية للعتبة الحسينية المقدسة

ثالثاً: مرحلة تنفيذ الإطار المقترح للنظام المحاسبي الالكتروني

إن المرحلة تنفيذ الإطار المقترح للنظام المحاسبي تتطلب من الباحث أن يقدم شرحاً مفصلاً للآليات التي يتبعها المحاسب لإدخال البيانات إلى المكونات المادية للإطار المحاسبي المقترح (الحاسبات الالكترونية) وبيان العمليات التشغيلية والتعرف على التقارير المالية التي يقوم الإطار المقترح للنظام المحاسبي بتقديمها , وتتطلب هذه المرحلة كذلك توضيح عملية المراقبة على الإطار المقترح للنظام المحاسبي لكي يتمكن المحاسب والمدقق في هذه المؤسسة من التعرف على الإجراءات التنفيذية التي يقوم بها الإطار المحاسبي المقترح ليكونا على دراية كاملة بعمل النظام وتعريف الإدارة وباقي الإدارات والأقسام ذات العلاقة بالمعلومات والمزايا التي يقدمها النظام لها في تأدية أعمالها والتعرف على القوائم والتقارير التي يقدمها الإطار المقترح للمستخدمين من خارج وداخل المؤسسة. ولكي يتم توضيح هذه المرحلة قام الباحث بتوضيح إجراءات النظام في جميع مراحل الدورة المحاسبية.

1- الدورة المحاسبية الكاملة للنظام المحاسبي الالكتروني المقترح

إن الدورة المحاسبية للنظام المحاسبي في ظل استخدام تكنولوجيا المعلومات تكون مختصرة على ثلاثة مراحل هي:

1-1- مرحلة إدخال البيانات (المدخلات) : إن القائمين بالعمل المحاسبي هم من يقومون بإدخال البيانات وإن هذه المرحلة هي أهم مرحلة من مراحل عمل النظام المحاسبي الالكتروني لأن جميع الأخطاء التي تحدث في النظم المحاسبية الالكترونية هي ناتجة عن أخطاء في عملية إدخال البيانات.

1-2- مرحلة تشغيل البيانات المدخلة (إجراءات التشغيل) : إن تشغيل البيانات المحاسبية عن طريق الحاسوب قد أدى إلى إجراء العمليات المحاسبية بسرعة ودقة فائقتين , إن مرحلة تشغيل البيانات تستلزم من المحاسب الدقة العالية في إدخال البيانات ولهذا لا بد للمحاسب من إن يكون على دراية كاملة بكيفية تشغيل و تخزين البيانات المحاسبية.

1-3- عرض المعلومات (المخرجات) : إن استعمال تكنولوجيا المعلومات في النظام المحاسبي قد أدى إلى سرعة الحصول على المعلومات والإطار المقترح للنظام المحاسبي يقدم تقارير داخلية وخارجية هي :

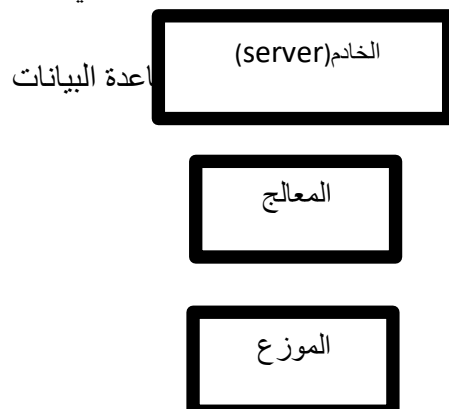
1-3-1- التقارير الداخلية: تشمل جميع المعلومات المحاسبية التي تقدم للإدارة وللمستخدمين الداخليين

1-3-2- التقارير الخارجية: إن هذه التقارير تكون موحدة عن جميع نشاطات المؤسسة إذ تتضمن معلومات حول المنح الحكومية (منح دواوين الأوقاف) بالإضافة إلى معلومات حول باقي نشاطات المؤسسة خلال الفترة التي تعد عنها تلك التقارير

2- إجراءات الرقابة الداخلية على الإطار المقترح للنظام المحاسبي الالكتروني

من المهم للمراقب الداخلي أن يتأكد من أمن وسلامة المعلومات أي أن يقوم بالتحقق من الإجراءات المتبعة لحماية النظام المحاسبي من أي أحداث قد تؤثر على النظام الذي ينتج عنه عدم تمكن النظام من الحفاظ على المعلومات المدخلة , وقبل التطرق إلى إجراءات الرقابة لا بد من رسم مخطط يوضح كيفية السيطرة على عملية إدخال ونقل البيانات المدخلة بين القائمين على إدخال البيانات أي أن الإطار المحاسبي المقترح يحتوي على أكثر من جهاز حاسوب لإدخال وتخزين البيانات وعرض المعلومات , والشكل أدناه يوضح عملية انتقال البيانات والمعلومات بين القائمين بالعمل المحاسبي.

عملية انتقال البيانات والمعلومات بين القائمين بالعمل المحاسبي *



المستخدم 1

المستخدم 2

المستخدم 3

المستخدم....

* الشكل (3-19) من إعداد الباحث

تبدأ عملية نقل البيانات عندما يقوم المستخدم الخاص بإدخال البيانات إلى النظام المحاسبي من خلال شاشة الحاسوب ثم يقوم النظام المقترح بتحويل البيانات إلى الموزع الذي يقوم بعملية نقل البيانات المدخلة من المستخدم إلى المعالج ومن ثم إلى قاعدة البيانات كي يتم خزن البيانات المدخلة في قاعدة البيانات لكي يمكن الرجوع إليها عند الحاجة وإرجاعها على شكل معلومات إلى المستخدم الذي قام بإدخال البيانات أو أي مستخدم آخر يحتاج تلك المعلومات ويقوم الموزع بعملية نقل البيانات والمعلومات من خلال شبكة داخلية.

إن دور الإدارة في عمل الإطار المقترح للنظام المحاسبي الإلكتروني هو إعطاء الصلاحيات لمن يقوم بإدخال البيانات وتحديد الأشخاص الذين يسمح لهم بالإطلاع على المعلومات وتحديد المعلومات الواجب الإفصاح عنها للمستخدمين. ولضمان أمن وسلامة المعلومات المقدمة وحماية الإطار المقترح للنظام المحاسبي يتطلب من المراقب الداخلي أن يتأكد من الآتي:

1- تحديد الموظفين المصرح لهم بالدخول إلى النظام المحاسبي وتوثيق أسمائهم لدى الأمانة العامة للعتبة الحسينية المقدسة , وربط أجهزة الحاسوب مع بعضها بالحاسوب الخاص بمدير قسم الشؤون المالية مباشرة عبر شبكة الاتصالات الداخلية.

2- تقييد عملية الدخول للنظام المحاسبي وجعلها تتم عن طريق أرقام وحروف سرية تتكون من عدد من الأرقام والحروف ليكون من الصعب الدخول إلى النظام لغير الموظفين المسموح لهم لحماية النظام من أي محاولة اختراق , والسماح بتغيير الرقم السري الخاص بالموظف المسموح له بالدخول كلما دعت الحاجة لذلك.

3- أن يتم التأكد من أن هناك رمز حماية رقم سري لكل مستخدم خاص به كي يتأكد المراقب إن من يقوم بعملية إدخال البيانات (الحسابات) شخص واحد أو اثنان , هذا في حال جعل إدخال الحسابات من سند قيد تتم من خلال شخص وكذلك إدخال الحسابات من سند الصرف ويعطي رمز حماية لكل منهما , ويمكن أن يعطي رمز حماية لكل شاشة من الشاشات التي يتكون منها النظام وكذلك رمز خاص لكل إيعاز داخل الشاشة الواحدة.

3- عملية إدخال البيانات من واقع المستندات والسجلات إلى النظام المحاسبي الإلكتروني بعد ما ذكرنا سابقا بخصوص عملية إدخال وتشغيل وعرض مخرجات النظام المحاسبي الإلكتروني المقترح وكذلك عمليات المراقبة على النظام , سيتم في أدناه توضيح عملية إدخال البيانات إلى النظام المحاسبي الإلكتروني من واقع المستندات والسجلات المحاسبية للأمانة العامة للعتبة الحسينية المقدسة لشهري كانون الثاني وشباط من سنة 2012 , بشكل عملي باستخدام إحدى البرامج المحاسبية الإلكترونية الجاهزة , وفيما يأتي توضيح لعملية إدخال البيانات وتوضيح لشاشات تلك التقارير التي يعرضها النظام الإلكتروني , والتقارير التي يقدمها وهي بالتسلسل الآتي:

4-1- عملية إدخال البيانات: قام الباحث بعملية إدخال الحسابات إلى النظام المحاسبي المقترح من خلال شاشة إدخال الحسابات المبينة في الشكل(17-3) (تم إدخال حسابات لشهري كانون الثاني وشباط من سنة 2012م).

4-2- عمليات التشغيل: هي مجموع العمليات التي يقوم بها النظام المحاسبي الإلكتروني لتقديم المعلومات لمستخدمي التقارير المالية.

4-3- عرض المعلومات (المخرجات): بعد مرحلة تشغيل البيانات (الحسابات) يقوم النظام المحاسبي بعرض المعلومات للمستخدمين (مخرجات النظام المحاسبي) , وفيما يأتي التقارير المالية الداخلية والخارجية التي يقدمها الإطار المقترح للنظام المحاسبي وهي على التوالي:

التقارير الداخلية : وتضمن الآتي :

1- كشف النفقات النقدية: يعرض الإطار المقترح للنظام المحاسبي كشف مفصل لنفقات الأمانة العامة للعتبة الحسينية المقدسة لكل شهر , ويقوم النظام بعرض هذا الكشف على شاشة الحاسوب , كما مبين في أدناه.

نموذج لكشف النفقات الذي يعرضه الإطار المقترح للنظام المحاسبي على شاشة الحاسوب*

الأمانة العامة للعتبة الحسينية المقدسة

جداول المصروفات لغاية شهر شباط من سنة 2012

جداول يبين إجمالي المصروفات لغاية شهر شباط من سنة 2012*

الشهر	المدور اللاحق	مجموع الشهر السابق	المجموع الحالي	البيان	الدليل المحاسبي
275642000		133211000	142431000	رواتب وأجور	
66485000		33705000	32,780,000	مخصصات عائلية	1
122577600		107923600	14,654,000	مخصصات شهادة	1
82453000		48249000	34,204,000	مخصصات منصب	1
33683400		17560000	16,123,400	مخصصات أطفال	1
59262650		50587400	8675250	مخصصات خطورة	1
86950000		86950000	0	مخصصات معيشية	1
1750617		1216404	534,213	مياه سقي	7
2687316		2146087	541229	الكهرباء	7
942000		942000	0	مستلزمات سلعية أخرى	9
30781800		2416800	28,365,000	خدمات الصيانة	1
40372000		29895000	10,477,000	صيانة حدائق	1
24228000		17939000	6,289,000	صيانة مباني	1
6289000		6289000	0	صيانة مخازن وساليلوات	1
1896700		1896700	0	صيانة وسائل نقل السيارات	1
2690000		2690000	0	صيانة حاسبات الكترونية	1
102000		102000	0	صيانة أدوات وأجهزة ومكاتب	1
9216000		7370000	1,846,000	خدمات أبحاث واستشارات	2
9867800		6017800	3850000	دعاية وإعلان	3
4480000		2480000	2,000,000	نشر وطبع	3
7195500		4320000	2,875,500	احتفالات	3
4693500		2,875,500	1,818,000	أجور مكالمات هاتفية	3
7397000		3268000	4,129,000	السفر والإيفاد	4
5191800		5191800	0	استئجار موجودات ثابتة	5
2005000		1380000	625,000	اشتراكات وانتماءات	6
540000		540000	0	مكافأة لغير العالمين عن خدمات مؤداه	6
4052000		1982000	2,070,000	تبرعات للغير	3
4025000		2070000	1,955,000	إعانات للمتسبين	5
5365000		5365000	0	إعانات للغير	5

1629500
904,451,183

1629500
588208591

0
316242592

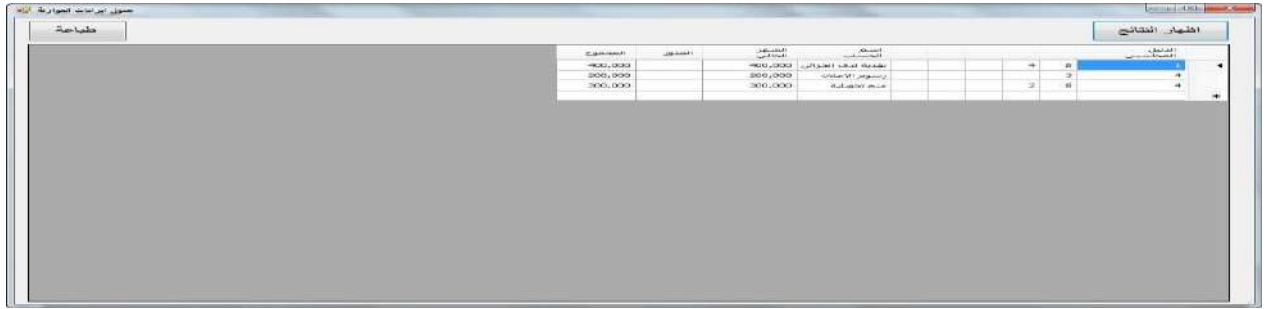
المصروفات الأخرى

المجموع

اسم وتوقيع المحاسب اسم وتوقيع مدير قسم الشؤون المالية اسم وتوقيع المدقق الأمين العام

*الجدول (32-)

2- كشف الموارد : يقوم النظام المحاسبي بعرض كشف مفصل لموارد الأمانة العامة للعتبة الحسينية المقدسة لكل شهر , كما مبين في أدناه.
نموذج لكشف الموارد الذي يعرضه الإطار المقترح للنظام المحاسبي على شاشة الحاسوب*



اسم الحساب	المبلغ	اسم الحساب	المبلغ
حسابات	904,451,183	حسابات	588,208,591
حسابات	316,242,592	حسابات	0

*الشكل (21-3)

جدول يبين إجمالي الإيرادات لغاية شهر شباط من سنة 2012*

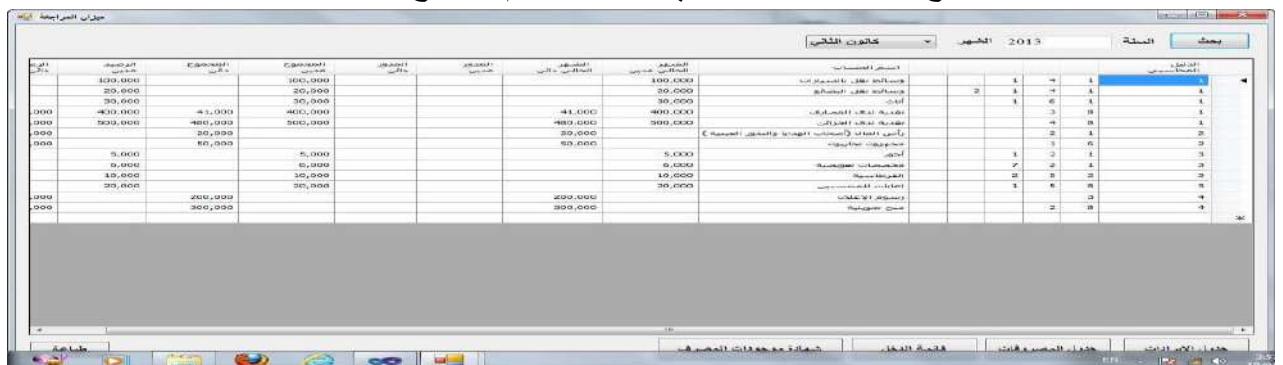
الأمانة العامة للعتبة الحسينية المقدسة

جدول إيرادات لغاية شهر شباط من سنة 2012

اسم وتوقيع المحاسب اسم وتوقيع مدير قسم الشؤون المالية اسم وتوقيع المدقق الأمين العام

الجدول (33-)

4- ميزان المراجعة : يقوم النظام المحاسبي المقترح بعرض ميزان المراجعة لكل شهر , ويقوم بعرض الميزان على شاشة الحاسوب ويمكن النظام من عرض تقرير محرر على نماذج , كما مبين في أدناه.
نموذج لميزان المراجعة الذي يعرضه النظام المقترح على شاشة الحاسوب*



اسم الحساب	المبلغ	اسم الحساب	المبلغ
حسابات	904,451,183	حسابات	588,208,591
حسابات	316,242,592	حسابات	0

*الشكل (22-3)

التقارير الخارجية : وتتضمن هذه لتقارير الآتي :

1- قائمة الدخل: يقدم الإطار المقترح للنظام المحاسبي قائمة الدخل بشكل مفصل , إذ تتضمن جميع الموارد مطروحا منها جميع النفقات خلال هذين الشهرين , فبعد إدخال الحسابات يقوم النظام بعرض هذه القائمة على شاشة الحاسوب , كما مبين أدناه .

نموذج لقائمة الدخل التي يعرضها الإطار المقترح للنظام المحاسبي على شاشة الحاسوب*

الموارد	
أرباح	200000
صحة تحويل	300000
500000	

المصارف	
أرباح	5000
إعانات للمستثمرين	20000
القطاعات	10000
مصارف تحويل	6000
41000	

مبلغ الربح (الخسائر) 459000

*الشكل (23-3)

كشف يمثل الموارد والنفقات الذي يقدمه الإطار المقترح للنظام المحاسبي *

*الكشف (5-3)

2- قائمة المركز المالي : يقوم الإطار المقترح للنظام المحاسبي بعرض قائمة المركز المالي بشكل مفصل إذ تتضمن جميع موجودات والمطلوبات وحق الملكية خلال لشهري كانون الثاني وشباط من السنة, فبعد إدخال الحسابات يقوم النظام بعرض هذه القائمة على شاشة الحاسوب , كما مبين في أدناه .
نموذج لقائمة المركز المالي التي يعرضها الإطار المقترح للنظام المحاسبي *

المطلوبات وحق الملكية		الموجودات	
484,000	حق الامام ع	484,000	الاصول الجارية
484,000	القائض النقدي المدور	90,000	التقدي في الخزائن و لدى الامتلاء
0	الدائرون والحسابات الجارية الدائنة	394,000	التقدي لدى المصارف
0	مخصص الاجازات الاعتادية	0	التقدي لدى المدينين
0	مخصص الاعانات الاجتاعية	0	السلف والامانات
484,000	مجموع الحقوق	484,000	المدينون والحسابات الجارية المدينة
20,000	مقابل الاصول المعمرة	20,000	مجموع الاصول الجارية
20,000	مقابل الاصول المصممة	20,000	الاصول المعمرة
0	مقابل الاصول المصممة	0	الاصول المصممة الغير
0	مقابل الاصول بالقيمة الرمزية	0	الاصول بالقيمة الرمزية
0	مقابل الهدايا والندور	0	الهدايا والندور بالمعمرة
20,000	مقابل مجموع الاصول المعمرة	20,000	مجموع الاصول المعمرة
504,000	مجموع الالتزامات والحقوق	504,000	مجموع الاصول

*الشكل (24-3)

كشف يمثل الميزانية العامة التي يقدمها الإطار المقترح للنظام المحاسبي *

الأصول المعمرة		2,551,191,092
الأصول المعمرة المنجزة	1646439696	
الأصول المعمرة غير المنجزة	920,631,396	
الأصول بالقيمة الرمزية		16,988,088
الهدايا والندور بالقيمة الرمزية	16,988,088	
مجموع الأصول القائمة		2,568,179,180
مقابل الأصول المعمرة		
مقابل الأصول المعمرة المنجزة	1646439696	2,551,191,092
مقابل الأصول المعمرة غير المنجزة	920,631,396	
مقابل الأصول بالقيمة الرمزية		16,988,088
مقابل الهدايا والندور بالقيمة الرمزية	16,988,088	
مجموع مقابل الأصول المعمرة		2,568,179,180

كشف (36-)

وتتضمن قائمة المركز المالي التي يقدمها الإطار المقترح للنظام المحاسبي مجموعة من الكشوفات الإضافية التي يقوم النظام بعضها للمستفيدين من خلال شاشة الحاسوب ومن خلال نماذج ورقية مقروءة . وبعد عرض التقارير المالية التي يقدمها الإطار المقترح للنظام المحاسبي الالكتروني تتضح الصورة أمام إدارة المؤسسات الدينية حول

المميزات التي يقدمها استخدام تكنولوجيا المعلومات في النظام المحاسبي المتمثلة بتقديم معلومات سريعة ودقيقة للمستخدمين مما يؤدي إلى رفع كفاءة وفعالية الإدارة والعاملين في تأدية أعمالهم والمهام الموكلة إليهم بكفاءة وفعالية , وان استخدام نظام محاسبي الكتروني يستلزم من المحاسبين أن يقوموا بتعديل على شكل ومحتوى التقارير المالية مع الحفاظ على قواعد العرض والإفصاح العامة والمقرة على وفق المعايير الشرعية والقاعدة الفقهية التي تنظم عمل المؤسسة والمعايير المحاسبية الدولية التي يمكن أن تناسب طبيعة عمل المؤسسة , ولهذا على المحاسبين أن ينموا أفكارهم في سبيل استثمار المميزات التي تقدمها هذه التكنولوجيا , والباحث يرى أن على المحاسبين أن يشتركوا في عملية تصميم النظم المحاسبية من خلال اشتراكهم في عملية تصميم قواعد البيانات , ولا يقتصر دورهم على مجرد تقديم اقتراحات حول شكل ومحتوى التقارير التي تقدمها النظم المحاسبية الالكترونية وهذا يتطلب من القائمين على تدريس المحاسبة أن يهتموا اهتماماً كبيراً بتصميم قواعد البيانات المحاسبية الالكترونية في الدراسات الأولية والعليا , وهذا الاهتمام يؤدي إلى تعظيم دور المحاسبة والمحاسب في جميع المؤسسات ومن ثمَّ يكون جميع القائمين على الأعمال المحاسبية في الوحدات الاقتصادية هم من ذوي

الفصل الرابع- الاستنتاج والتوصيات

الاستنتاجات

- 1- يتكون النظام المحاسبي من عناصر ومقومات وهو نظام مفتوح , ذلك لأنه يؤثر ويتأثر بالبيئة المحيطة به ويستجيب للتطورات الحاصلة في المجتمع لتلبية احتياجات المستخدمين , وهو إحدى النظم الرئيسة في الوحدة ويتكون من نظم فرعية تعمل بشكل متسق مع بعضها من اجل تحقيق أهدافها وأهداف النظام الرئيس.
- 2- إن النظام المحاسبي المستخدم في المؤسسات الدينية محكوم بقواعد وقوانين ثابتة وغير قابلة للتغيير لأنها صادرة من الحق (جل جلاله) وخاضع للمحددات الشرعية (محددات الحلال والحرام).
- 3- إن ثبات القوانين والإحكام الشرعية المنظمة لعمل المؤسسات الدينية لا يعني أنه من غير الممكن تقديم الإطار المقترح للنظام المحاسبي الالكتروني خاص بها , إلا أن ذلك يستلزم من المحاسبين أن يستخدموا مهاراتهم وينموا أفكارهم في سبيل استثمار إحدى أهم خصائص النظام المحاسبي كونه نظام يتكيف مع البيئة التي يعمل بها من اجل استخدام تكنولوجيا المعلومات في تطوير النظام المحاسبي لخدمة هذه المؤسسات.
- 4- إن خاصية تكيف النظام المحاسبي مع البيئة المحاسبية يساهم في تقديم تقارير مالية تكون مناسبة لبيئة المؤسسات الدينية وطبيعة عملها.
- 5- ان استخدام النظام المحاسبي الالكتروني له تأثير ايجابي على مقومات نظام المحاسبي من خلال التغييرات التي تحدث على المجموعة المستندية إذ تستبدل المجموعة الدفترية بملفات الكترونية , وسيتم إعداد تقارير مالية بالدقة والسرعة وبالشكل المطلوب وإيصالها إلى المستفيدين منها.
- 6- تُعدّ اعتبارات تصميم النظم المحاسبية من أهم الاعتبارات التي يجب الأخذ بها عند تقديم الإطار المقترح للنظام المحاسبي.
- 7- يتضمن القياس والإفصاح المحاسبي في المؤسسات الدينية , قياس وإفصاح من المنظورين الاجتماعي والشرعي , فالاجتماعي يتمثل بقياس ما قدمته هذه المؤسسات من خدمات اجتماعية لتحقيق العدالة الاجتماعية والإفصاح عنها , أما الشرعي فيتضمن قياس وإفصاح وفق القواعد الفقهية المقررة من قبل فقهاء الأمة والمستنبطة من كتاب الله وسنة النبي (ص) وأهل بيته (ع) أي عن مدى التزام المؤسسة بتطبيق القوانين والتعليمات الشرعية المقررة وفق القواعد الفقهية المنظمة لعمل المؤسسات الدينية.
- 8- إن الانتشار الواسع للمؤسسات الدينية في مختلف دول العالم يستلزم تكيف المعايير المحاسبية الدولية مع المعايير المحاسبية الشرعية لكي تتمكن تلك المؤسسات من تأدية أعمالها , سواء كانت تلك المؤسسات خدمية أم استثمارية.
- 9- يقدم الإطار المحاسبي المقترح تقارير داخلية تساهم في رفع كفاءة وفعالية الإدارة والعاملين بالإضافة إلى التقارير الخارجية المقدمة للإطراف ذات العلاقة والتي تتميز بملاءمتها للبيئة الدينية وطبيعة المعلومات المطلوبة من قبل المستخدمين.

2-التوصيات

- 1- ينبغي على إدارة المؤسسات الدينية رفع التأهيل العلمي والعملية للمحاسبين العاملين فيها وأن يكون المحاسب ملماً بكيفية استعمال النظم المحوسبة من أجل توظيف هذه النظم لخدمة المؤسسة الدينية والمحاسبين
- 2- تشكيل لجنة منبثقة من لجنة معايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية من ذوي الاختصاص المحاسبي وعلماء الفقه تتولى إصدار معايير محاسبية شرعية خاصة بالمؤسسات الإسلامية الاجتماعية تأخذ بنظر الاعتبار المعايير المحاسبية الدولية.
- 3- الالتزام بمعايير المحاسبة والمراجعة الصادرة عن لجنة معايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية , والقواعد والقوانين المنظمة لعمل المؤسسات الدينية.
- 4- استخدام الإطار المقترح للنظام المحاسبي الالكتروني لما يقدمه من ميزات تساعد الإدارة في تأدية عملها بدقة عالية وتوفير معلومات مفيدة وبالوقت المناسب للمستخدمين الخارجيين.
- 5- ينبغي على هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية توحيد المصطلحات والمسميات المتعلقة بعناصر القوائم المالية الخاصة بالمؤسسات الدينية.
- 6- ضرورة أن شترك المحاسبين في عملية تصميم النظم المحاسبية من خلال اشتراكهم في عملية تصميم قواعد البيانات , ولا يقتصر دورهم على مجرد تقديم اقتراحات حول شكل ومحتوى التقارير المالية التي يقدمها النظام المحاسبي الالكتروني.
- 7- ينبغي على الجامعات العراقية توجيه قسم المحاسبة بالاهتمام بدراسة تصميم النظم المحاسبية على مستوى الدراسات العليا والأولية من خلال التركيز على تصميم قواعد البيانات المحاسبية وتعليم كيفية ربط قواعد البيانات.
- 8- للمهنيين والأكاديميين أكمل هذا البحث من خلال تقديم بحوث حول تصميم نظام معلومات محاسبية الكترونية وتصميم نظام رقابة الكترونية خاص للمؤسسات الدينية.

المصادر

- 1- القرآن الكريم
- 2- بحث (ترك , 2005) :رسالة ماجستير بعنوان (إطار لنظام معلومات محاسبي لصناديق التأمين الخاصة في ضوء الفكر المحاسبي الإسلامي)
- 3- بحث (عبد الله , 2004) : رسالة ماجستير بعنوان (تصميم نظام معلومات محاسبي حكومي _ لمشروع ري الجزيرة الشمال

- 4- بحث (عفانه , 2010) : رسالة ماجستير بعنوان (إطار مقترح لنظام محاسبي لعمليات شركات التأمين التكافلي في ضوء الفكر المحاسبي الإسلامي)
- 5- بحث (Hannford,1996) (Can Computer Security Really Make a Difference)
- 6- بحث (Jordan , 1999) The Impact Technology is Having on the accounting

7.الجزراوي، إبراهيم و الجنابي، عامر، 2007، أساسيات نظم المعلومات المحاسبية، دار الكتب والوثائق، الطبعة الأولى، بغداد، العراق

8. سلطان محمد السلطان ووصفي أبو المكارم (١٩٩٠) المحاسبة في الوحدات الحكومية والتنظيمات الاجتماعية الأخرى، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية

9. الشيرازي. مقاييس لأصول البشريه مفهوم القياس المحاسبي ١٩٩٠ : ٦٢

10. طلال الججاوي وآخرون، أساسيات المعرفة المحاسبية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع عمان الأردن، 2009؛

11. (عبدالله، 1998)، رقابة ديوان المحاسبة في الاردن في ضوء مبادئ المنظمة الدولية لاجهزة

12. مقداد احمد يحيى الجليلي و شكري حنا صليب، النظم المحاسبية الاطار العلمي

،مديرية مطبعة الجامعة، جامعة الموصل، العراق،

الرقابة العليا –انتوساي، رسالة ماجستير، جامعة ال البيت –الاردن، نضال عبد الله.

13. يحيى زياد هاشم والحبيطي قاسم محسن، (2003)، نظام المعلومات المحاسبية، وحدة الحدباء للطباعة والنشر، الموصل، العراق. 11. الشيرازي. مقاييس لأصول البشريه مفهوم القياس المحاسبي ١٩٩٠ : ٦٢

المصادر من مواقع الإنترنت

- 1-تكنولوجيا المعلومات – مروة حسون 2019-أكبر موقع عربي بالعالم
- 2-جريدة المحاسبين. اهداف النظام المحاسبي الموحد. 2016. 7\ اعداد محاسب. font size.

مصادر اجنبيه

1. Stamp, E and Moonitz: International Auditing Standards. Prentice Hall, London .
2007

2. 0. Kieso,D.E.,Weygandt T.,(1998),"Intermdiate Accounting",JohnWiley .
Sons&